أين تقف المناطق الحرة في مصر من النماذج المنافسة في تركيا والإمارات؟

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رسالتنا

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

قيمنا

موقعنا الرسمي: eces.org.eg

قنواتنا على وسائل التواصل الاجتماعي

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

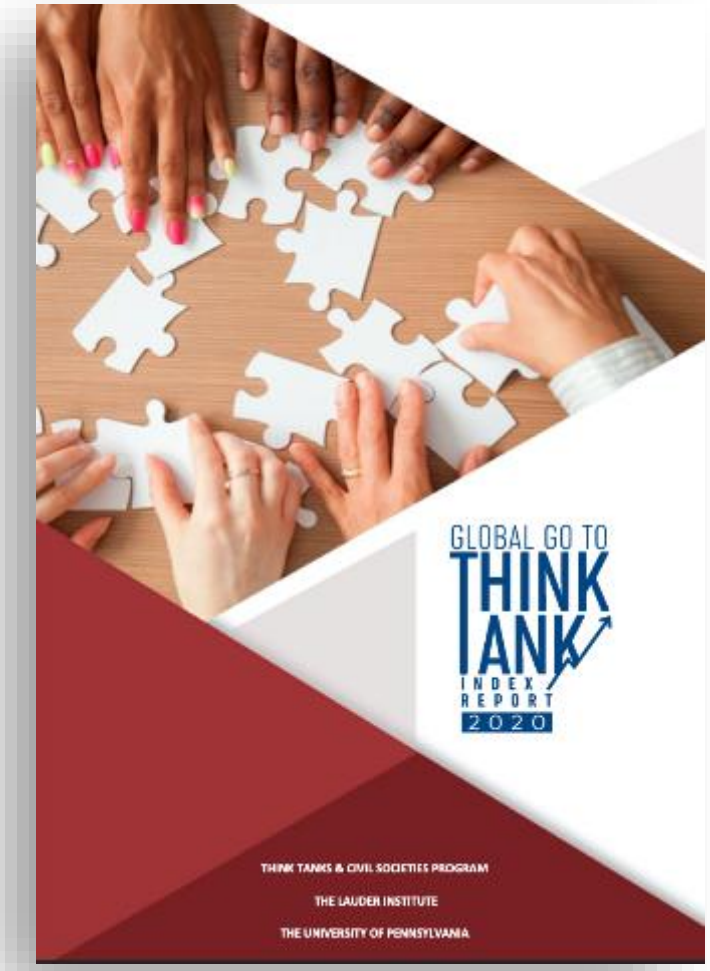

مصنف ضمن أفضل المراكز البحثية في المنطقة

وفقا لتقرير أفضل المراكز البحثية في العالم الصادر عن جامعة بنسلفانيا

محتويات العرض

1. تعريف المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة وأهدافها
2. نظرة سريعة على المناطق الحرة في مصر
3. مقارنة أداء المناطق الحرة في مصر مع تركيا والإمارات
4. التحليل المقارن بين البلدان الثلاثة

محتويات العرض

1. تعريف المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة وأهدافها
2. نظرة سريعة على المناطق الحرة في مصر
3. مقارنة أداء المناطق الحرة في مصر مع تركيا والإمارات
4. التحليل المقارن بين البلدان الثلاثة

تعريف المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة

- **تعتبر المناطق الحرة (FZ) واحدة من فئات المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ)**
- **يعتمد البنك الدولي استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة كمصطلح شامل**، في حين أن هناك الكثير من المسميات الشائعة الأخرى المستخدمة عالميا مثل:(منطقة التجارة الحرة FTZs - المناطق الحرة FZs - والمناطق الاقتصادية EZs - ومناطق تجهيز الصادرات EPZs - ومناطق التجارة الخارجية FTZs)

- تتعدد تعريفات المناطق الحرة، و لكن تتفق الأغلبية على أن **المناطق الحرة هي:**

"نطاق جغرافي محدد تدعم الحكومات الأنشطة الاقتصادية المقامة فيه سواء التجارية أو الصناعية من خلال تقديم سلسلة من الامتيازات التي تركز بشكل رئيسي على الإعفاءات من الرسوم الجمركية والحوافز الضريبية وتمتد لتشمل مجموعة واسعة من الدعم مثل تسهيل الإجراءات الإدارية والتصاريح والتراخيص والاستشارات للمستثمر

أهداف المناطق الحرة

تهدف المناطق الحرة إلى:

- ✓ جلب التكنولوجيا الحديثة لتطوير الطاقات والقدرات الإنتاجية والفنية.
- ✓ توفير فرص عمل وطنية لزيادة معدلات التشغيل والتوظيف للطاقات والقدرات الفنية والإنتاجية المتاحة.
- ✓ جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية المباشرة وإحداث تراكم رأسمالي.
- ✓ زيادة الموارد من النقد الأجنبي بتنمية الصادرات وإحلال الواردات.
- ✓ تنمية الروابط الأمامية والخلفية لتتكامل المناطق الحرة مع السوق المحلي.

محتويات العرض

1. تعريف المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة وأهدافها
2. **نظرة سريعة على المناطق الحرة في مصر**
3. مقارنة أداء المناطق الحرة في مصر مع تركيا والإمارات
4. التحليل المقارن بين البلدان الثلاثة

أنواع الاستثمار في مصر

تتنوع الأنظمة الاستثمارية في مصر وفقا لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 والذي يحتوي على أربعة أنظمة استثمارية، بالإضافة إلى نظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة المتاح بموجب القانون رقم 83 لسنة2002 .

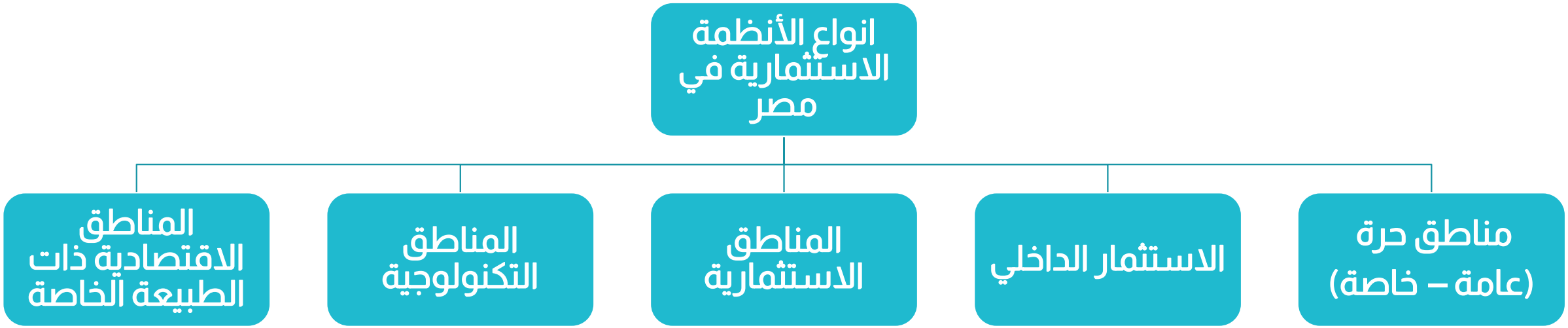

نشأة وتطور المناطق الحرة في مصر حتى عام 1975

تاريخيا

نشأة فكرة المناطق الحرة في الإسكندرية التي مثلت مركزا للتجارة العالمية خاصة نظام التجارة العابرة (الترانزيت) الواردة بين أوروبا وآسيا والعكس.

1902

الإتفاق على إقامة أول منطقة حرة برية بحرية ملحقة ببورسعيد بموجب إتفاق الحكومة المصرية مع شركة قناة السويس وحصلت المنطقة على إعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة إليها

1952

إصدار أول قانون منظم لإقامة المناطق الحرة في مصر والذي أعطى الحق في إنشائها في أي من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها

1971

إنشاء الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة لتتولي دراسة القوانين و اللوائح التي تنظم المناطق الحرة و اقتراح تطويرها بما في ذلك إنشاء مناطق حرة أو تعديل المناطق القائمة

1973

إنشاء المنطقة الحرة العامة بالأسكندية بالعامرية، والتي تعتبر أقدم المناطق الحرة العامة في مصر

1975

إنشاء المنطقة الحرة ببورسعيد لتتمتع بالعديد من الحوافز والمزايا التي لاتمنح لأي مشروعات في مناطق جغرافية أخرى.

أنواع المناطق الحرة في مصر

المناطق الحرة في مصر

المناطق الحرة العامة
Public Free Zones

موقعها: تقع في أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية.

طبيعة المشروعات: هي مناطق غير متخصصة حيث تضم المنطقة الواحدة أكثر من مشروع ما بين (التخزيني، و الصناعي، والخدمي، والتمويلي) ولا تقتصر على نشاط واحد ذلك عدا، المنطقة الحرة العامة الإعلامية.

ملكيتها: تسيطر الدولة على المناطق الحرة العامة كملكية عامة.

المناطق الحرة الخاصة
Private Free Zones

موقعها: يتحتم تواجدها خارج نطاق المناطق الحرة العامة.

طبيعة المشروعات: تمثل مشروعا واحدا مستقلا أو أكثر من مشروع بشرط أن تعمل في أنشطة مماثلة.

ملكيتها: يكون موقع المنطقة الحرة الخاصة إما مملوكا للمستثمر او مؤجرا له.

تخضع لمجموعة من الاشتراطات والمعايير لإقامتها

المناطق الحرة العامة

يوجد حاليا 9 مناطق حرة عامة منتشرة بأنحاء الجمهورية كما هو موضح في الجدول التالي:

اسم المنطقة	سنة إنشائها	موقعها
المنطقة الحرة العامة بالسويس	1993 بورتوفيق-الأدبية 1995 عتاقة	محافظة السويس
المنطقة الحرة العامة ببورسعيد	1975	محافظة بورسعيد
المنطقة الحرة العامة بالاسماعيلية	1995	محافظة الاسماعيلية
المنطقة الحرة العامة بدمياط	1993	محافظة دمياط
المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية (بالعامرية)	1973	محافظة الإسكندرية
المنطقة الحرة العامة بشبين الكوم	2004	محافظة المنوفية
المنطقة الحرة العامة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر	2001	محافظة الجيزة
المنطقة الحرة العامة بقفط	2005	محافظة قنا
المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر	1973	محافظة القاهرة

المناطق الحرة الخاصة

- بلغ عدد المناطق الحرة الخاصة في مصر حوالي 209 **منطقة وهي تمثل أكثر من 20 ضعف عدد المناطق الحرة العامة المصرية**

- تستحوذ **محافظتا القاهرة والإسكندرية على ما يقرب من 80%** من المناطق الحرة الخاصة في مصر.

الوزن النسبي للمحافظات من إجمالي المناطق الحرة الخاصة في مصر

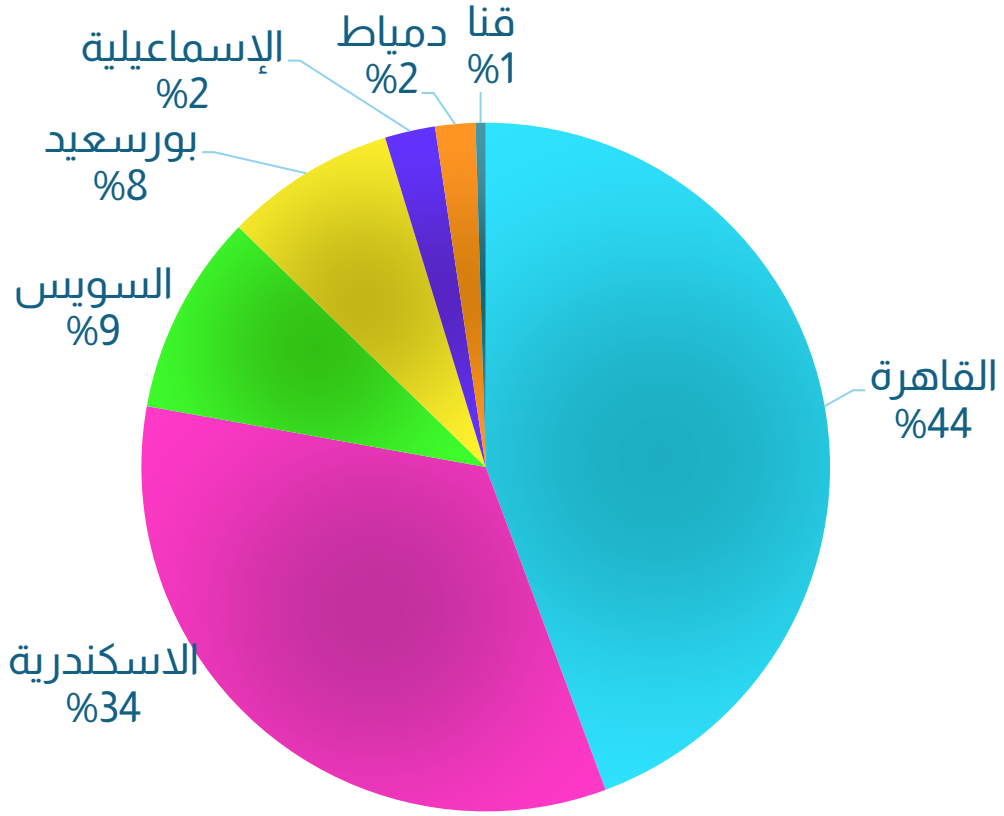

خريطة التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة (العامة – الخاصة) وعدد المشروعات بها في جمهورية مصر العربية

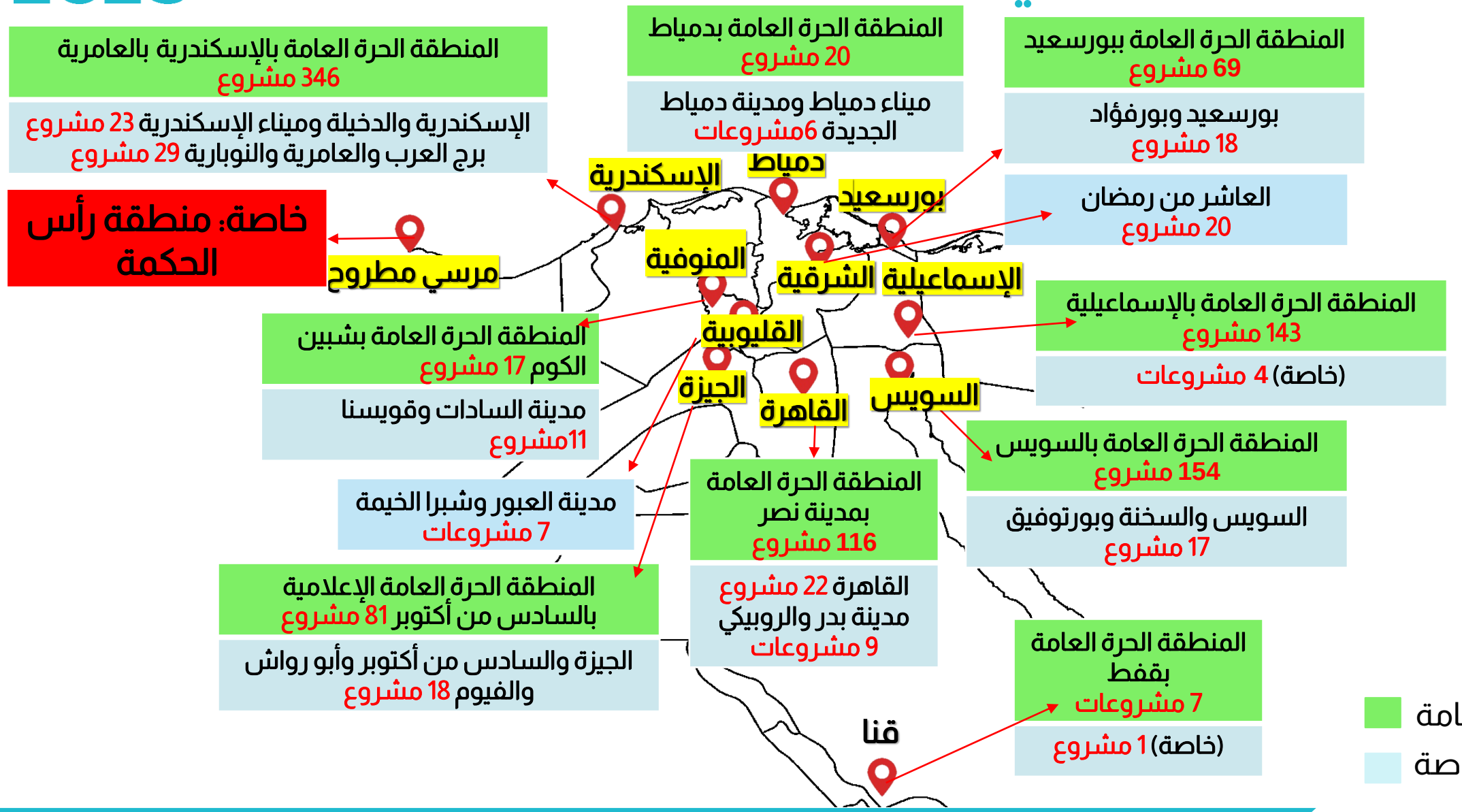

مساحات ونسب إشغال المناطق الحرة العامة

- **تعد المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية** هي الأكبر من حيث المساحة حيث تبلغ نسبتها 42% من إجمالي مساحات المناطق الحرة العامة في مصر يليها المنطقة الحرة الإعلامية بنسبة 18%.
- بالرغم من **كون المنطقة الحرة بمدينة نصر واحدة من أعلى نسب الإشغال وحجم التجارة بين المناطق إلا أن مساحتها لا تتعدى 7%** من إجمالي مساحات المناطق الحرة المصرية
- يشكل كل من المنطقة الإعلامية ، والمنطقة الحرة بالسويس **ما يقرب من 35 % من مساحات المناطق الحرة، بينما لا تتعدى نسب الإشغال فيهما ما يقرب من 25%**

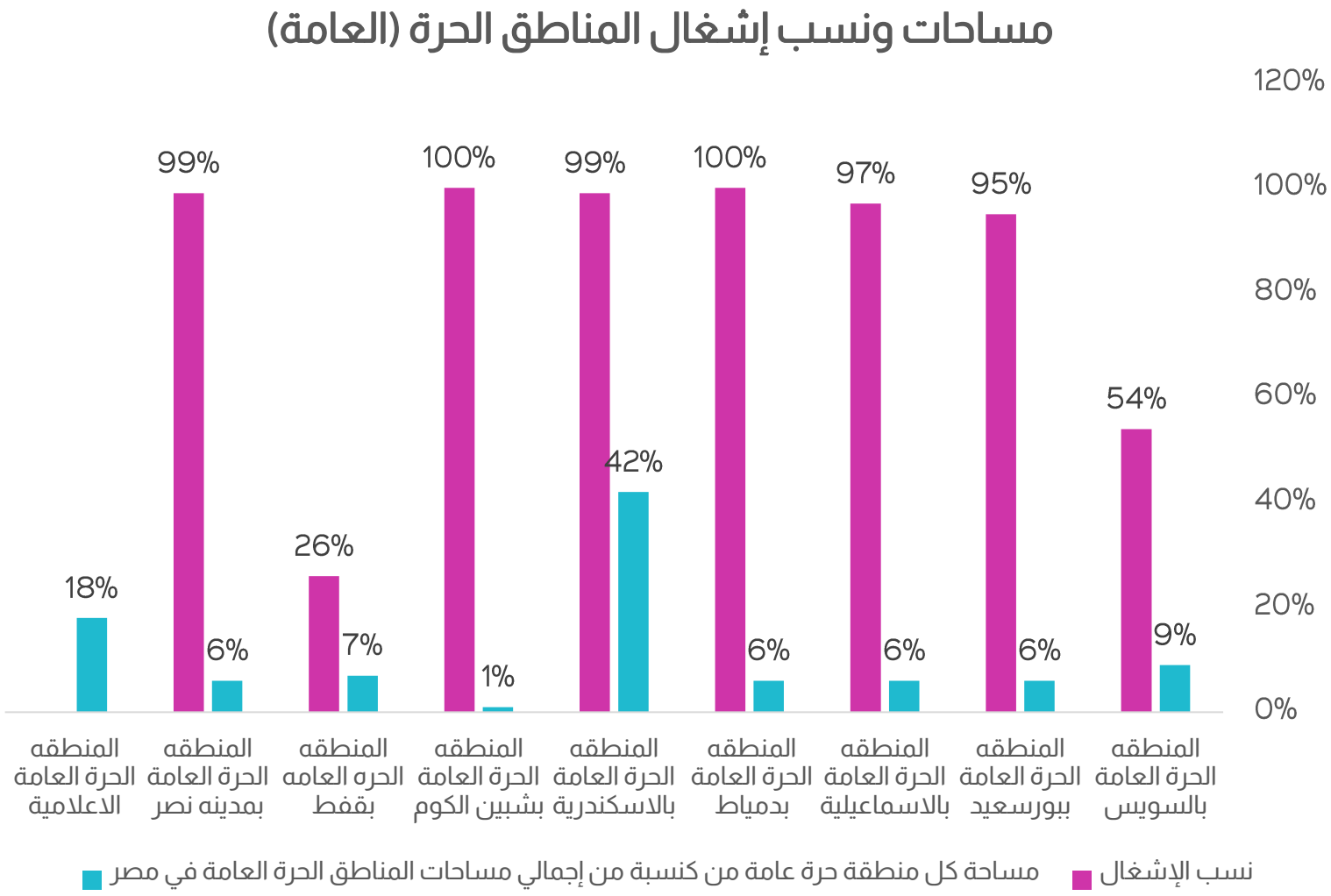

تطور الإطار التشريعي الحاكم للمناطق الحرة في مصر

القانون	أهم ملامحه
306 لسنة 1952	• **نظم إقامة** المناطق الحرة في مصر. • **أجاز إنشاء منطقة حرة عامة أو خاصة** في أي ميناء من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها. • **حدد مجالات الاستثمار** في المناطق الحرة. • **لأول مرة إعفاء المشروعات المقامة في تلك المناطق من:** ○ **رسوم الصادر على البضائع التي يتم تصديرها إلى الخارج أو يُعاد تصديرها** من المناطق الحرة إلا إذا دخلت في صناعتها مواد أوّلية خاضعة في الأصل لرسوم الصادر. ○ **الرسوم والعوائد الجمركية على البضائع الأجنبية** التي **يتم استيرادها** إلى المناطق الحرة.
65 لسنة 1971	**نص على إنشاء الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة** لتتولي دراسة القوانين و اللوائح االمنظمة للمناطق الحرة **إعفاء** العاملين الأجانب في المناطق الحرة من **الضريبة على الدخل** عدم خضوع المشروعات المقامة في المناطق الحرة **لقواعد تنظيم الصرف الأجنبي** **أضاف إلى المجالات** مزاولة أي مهنة يحتاج إليها النشاط أو راحة العاملين داخل المنطقة.
43 لسنة 1974	• تم إصداره **لرغبة الحكومة المصرية في إثبات جديتها في دعم المناطق الحرة** • **وضح لأول مرة مفهوم "المنطقة الحرة الخاصة"** التي تقتصر على مشروع واحد • أعفى المشروعات من الضرائب والرسوم ولكن **أخضعها لرسم سنوي يتراوح بين 1% و3%** من قيمة السلع الداخلة أو الخارجة إلى ومن المنطقة و من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنويا على الترتيب.

تطور الإطار التشريعي الحاكم للمناطق الحرة في مصر (تابع 1)

القانون	أهم ملامحه
32 لسنة 1977	• **أعفي تجارة البضائع العابرة الترانزيت من الرسوم** • أعفي **البضائع التي تشتمل على مكون محلى وتصدر من المناطق الحرة الي السوق المحلى من الضرائب**، و يتم تحديد نسبة الإعفاء بناء على نسبة المكون المحلى الداخل في تصنيع هذه البضائع بحيث إذا بلغت نسبة هذه المكونات المحلية 40% او اكثر يتم **تخفيض الضرائب والرسوم الي النصف**
230 لسنة 1989	**حدد نسبة العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية في مشروعات المناطق الحرة بألا تقل عن 75% من العاملين بالمشروع**
8 لسنة 1997 وتعديلاته	**(القانون رقم 13 لعام 2002)** • **مد مدة الإعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات وعقود القروض والرهن المرتبطه بأعمالها** لمدة **خمس** سنوات بدلا من **ثلاث** سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري) • **القرار رقم 1247 لسنة 2004** • استثني (صناعات الدخان والتبغ والسجائر-صناعات الخمور والمشروبات الكحولية-صناعة الأسلحة والذخائر وما يرتبط بالأمن القومي) من مجالات المناطق الحرة • **القانون رقم 114 لسنة 2008** حظر الترخيص بإقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة فى مجال صناعات "الأسمدة، والحديد والصلب، وتصنيع البترول • **القانون رقم 133 لعام 2010 وقام بالترخيص** لمشروعات تكرير البترول للعمل بنظام المناطق الحرة

تطور الإطار التشريعي الحاكم للمناطق الحرة في مصر (تابع 2)

القانون	أهم ملامحه
17 لسنة 2015 ولائحته التنفيذية	• **حظر الاستثمار في صناعات** "الأسمدة، والحديد والصلب، وتصنيع البترول، وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعى وغيرها من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة **ولكن جائت اللائحة التنفيذية للقانون لا تحظر تلك المجالات** (تضارب بين القانون واللائحة) • تم إلغاء تأسيس شركات جديدة بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجبه
72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية	**وضع شروط ومعايير لإنشاء المناطق الحرة الخاصة** • **أجاز إنشاء منطقة حرة خاصة خدمية** تتكون من مشروع خدمي رئيسي يقوم على إنشاء وتطوير وإدارة، وإتاحة حيز مكاني لبعض المشروعات الخدمية الفرعية التي تزاول أنشطة مماثلة • **أتاح إنشاء كافة المشروعات المخصصة للمناطق الحرة باستثناء بعض الصناعات مثل**: صناعات الخمور والمواد الكحولية، وصناعات الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها مما يرتبط بالأمن القومي. • حظرت اللائحه التنفيذيه للقانون **دخول منتجات الدخان والتبغ والتمباك إلى داخل البلاد.** • **أجاز** بموجب قانون 160 لسنة 2023 بعد موافقة المجلس الأعلى للطاقة **الترخيص بإقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال تصنيع البترول، وصناعات الأسمدة، والحديد والصلب، وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي والصناعات كثيفة استخدام الطاقة.**

التطور التاريخى للإطار المؤسسي الحاكم للمناطق الحرة في مصر

القانون	مسمي الجهة القائمة على شئون الاستثمار في المناطق الحرة	التبعية
306 لسنة 1952	مصلحة الجمارك	مصلحة الجمارك ووزير المالية والاقتصاد
65 لسنة 1971	الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة	وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
43 لسنة 1974	الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة	رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه
32 لسنة 1977	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي
230 لسنة 1989	الهيئة العامة للاستثمار	وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

القانون	مسمي الجهة القائمة على شئون الاستثمار في المناطق الحرة	التبعية
8 لسنة 1997 وتعديلاته	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	**وزير الاقتصاد** ثم أصبح **رئيس مجلس الوزراء** بقرار جمهوري رقم 415 لسنة 2001 ثم **وزير الاستثمار** طبقا للقرار الجمهوري رقم 231 لسنة 2004
17 لسنة 2015 ولائحته التنفيذية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	**رئيس مجلس الوزراء** ثم **وزير الاستثمار** طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1486 لسنة 2016 بإعادة تنظيم وزارة الاستثمار ثم **وزير الاستثمار والتعاون الدولي**
72 لسنة 2017	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	**وزير الاستثمار والتعاون الدولي** بموجب التعديل الوزاري في نهاية عام 2019 إنتقلت **تبعية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة**

موقع المناطق الحرة داخل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

تمتلك المناطق الحرة قطاع واحد فقط من بين 9 قطاعات داخل الهيئة العامة للاستثمار ويتكون قطاع المناطق الحرة من 4 إدارات مركزية (الإدارة المركزية للمتابعة المالية والتنفيذ للمناطق الحرة - الإدارة المركزية للمناطق الحرة العامة - الإدارة المركزية للمناطق الحرة الخاصة - الإدارة المركزية للمنطقة الحرة العامة بكل من (مدينة نصر – قفط – دمياط – الإنتاج الإعلامي – بورسعيد – الإسكندرية – السويس – شبين الكوم)

الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وهيكل قطاع المناطق الحرة بالهيئة

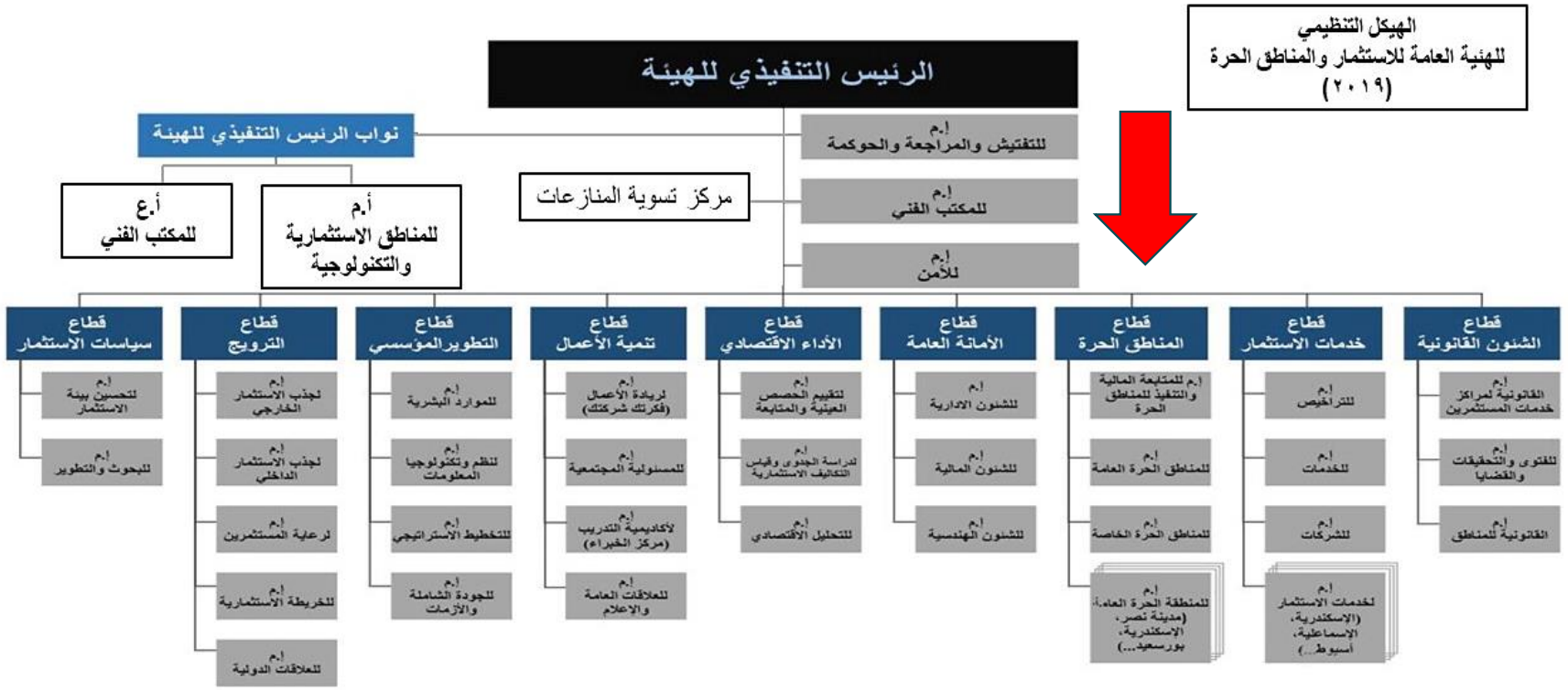

أداء المناطق الحرة المصرية 2023

الأداء التصديري للمناطق الحرة

- بلغت **صادرات المناطق الحرة المصرية 20.2 مليار دولار في عام 2023**
- **مثلت الصادرات السلعية** النسبة الأكبر من صادرات المناطق الحرة في **عام 2023 بنسبة تصل إلى 43%**
- **كان هناك اختلاف واضح في هيكل صادرات المناطق في 2022 حيث شكلت الصادرات البترولية النسبة الأكثر** من حجم الصادرات بنسبة تصل إلى 39%
- **حافظت الصادرات الخدمية على أداء شبه ثابت** خلال السنوات الثلاث الماضية

الوزن النسبي لأنواع صادرات المناطق الحرة المصرية

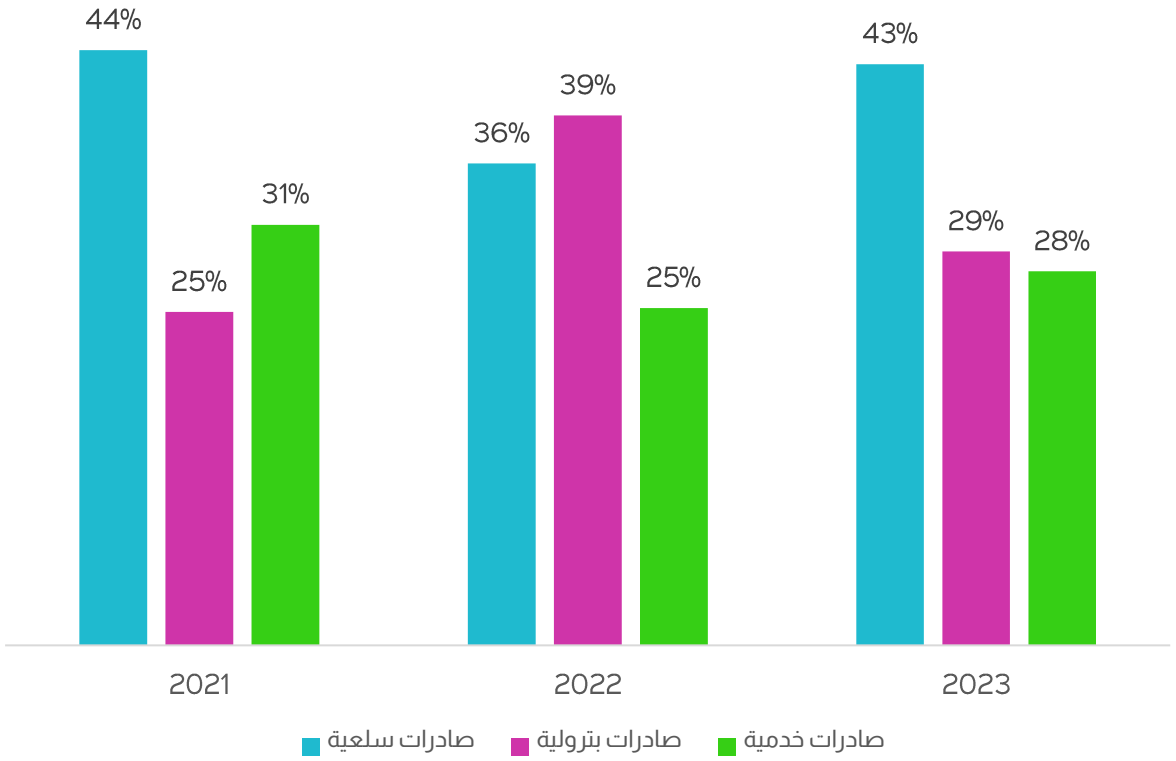

أداء المناطق الحرة المصرية في 2023 (تابع 1)

نسب صادرات كل منطقة حرة من إجمالي صادرات المناطق الحرة

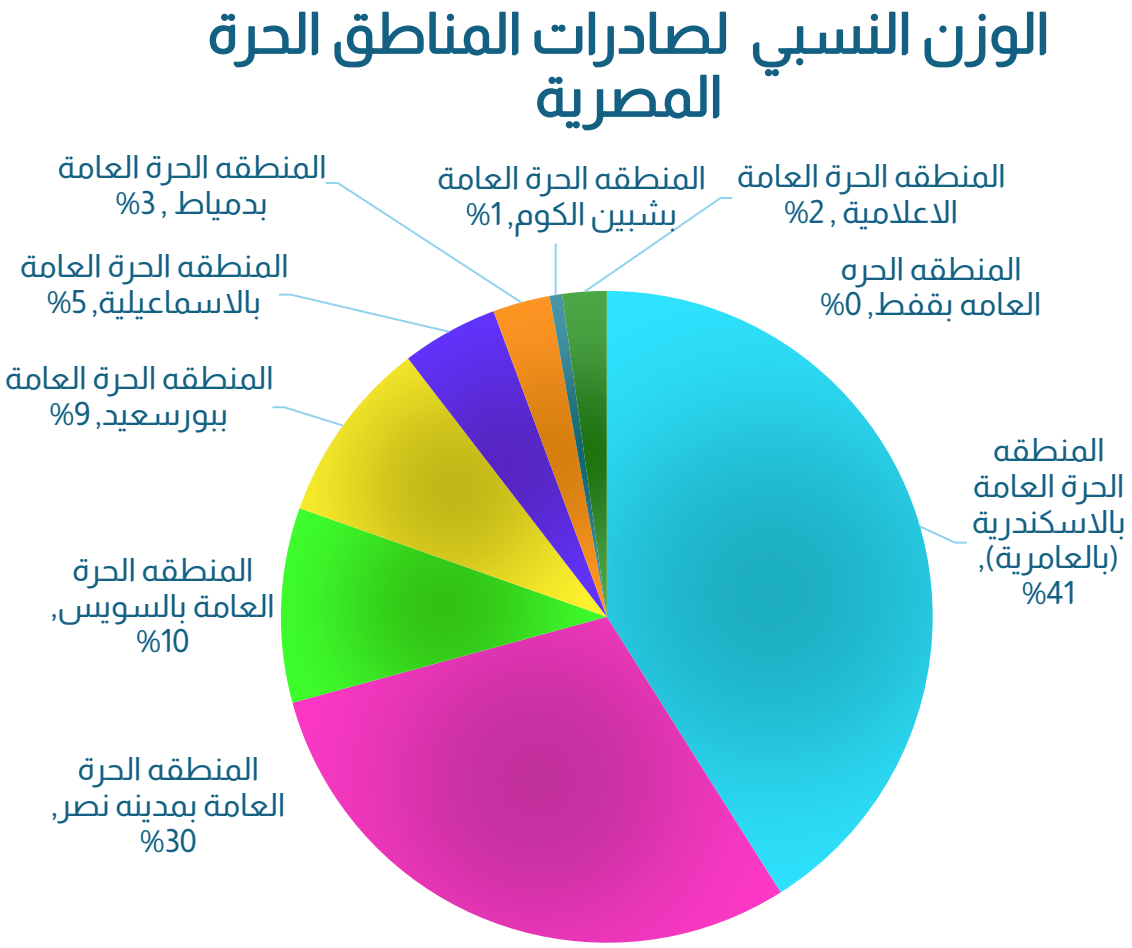

- تشكل **المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية ومنطقة مدينة نصر النسبة الأكبر من حجم صادرات المناطق الحرة بما يصل إلى أكثرمن 70 % من إجمالي الصادرات**

- يلاحظ أيضا أن **المنطقة الحرة العامة بقفط لا تساهم بأي نسبة من إجمالي صادرات المناطق الحرة**

أداء المناطق الحرة المصرية في عام 2023 (تابع2)

المشروعات داخل المناطق الحرة

نسب مشروعات المناطق الحرة (عامة - خاصة) عام 2023

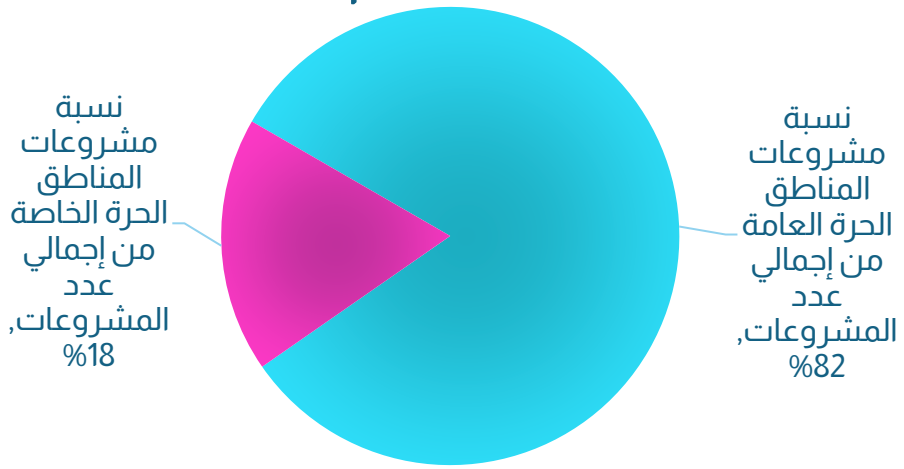

- هناك **تفوق في عدد مشروعات المناطق الحرة العامة** مقارنة بعدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة
- بلغ متوسط عدد مشروعات المناطق الحرة العامة **خلال العشر سنوات الأخيرة 892 مشروع تقريبا**، بينما بلغ **متوسط عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة 214 مشروع تقريبا**.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

الوزن النسبي لنوع المشروعات داخل المناطق الحرة العامة في 2023

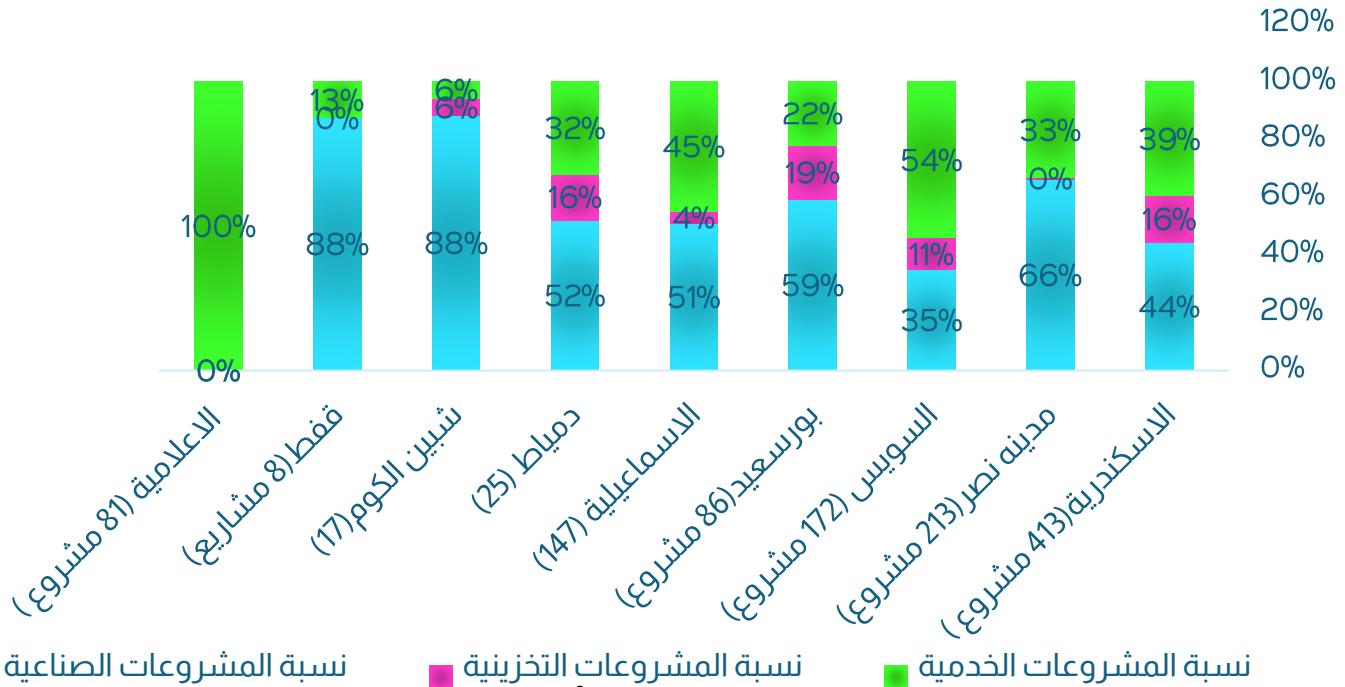

- **تشكل المشروعات الصناعية والخدمية النسبة الأكبر من عدد المشروعات بالمناطق الحرة حيث تبلغ نسبتها حوالي 47%، و43%** على التوالي من نسبة المشروعات بالمناطق كلها.
- **تسيطر المشروعات الخدمية على المشروعات بالمنطقة الحرة الإعلامية بنسبة 100%**
- **لتشكل المشروعات التخزينية ما يقرب من 10%** فقط من إجمالي المشروعات بالمناطق الحرة **وتتركز بشكل رئيسي بالمناطق القريبة من الموانئ مثل في الإسكندرية والسويس وبورسعيد ودمياط**

أداء المناطق الحرة المصرية في 2023 (تابع 3)

فرص العمل في المناطق الحرة

عدد فرص العمل التي توفرها المناطق الحرة العامة عام 2023

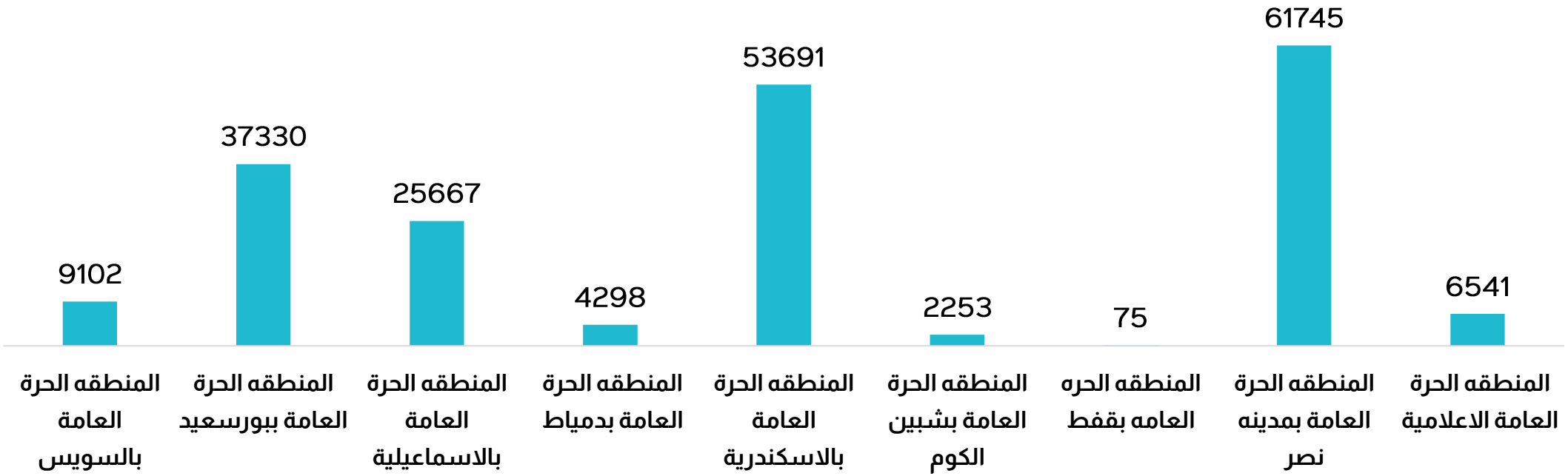

- تعتبر المنطقة **الحرة العامة بمدينة نصر هي الأعلى من حيث عدد فرص العمل** والتي بلغت أكثر من 61 ألف وظيفة يليها الإسكندرية.
- بينما نجد **أن المنطقة الحرة العامة بقفط تمثل أقل منطقة من حيث توفير فرص العمل حيث تبلغ 75 فرصة.**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

محتويات العرض

1. تعريف المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة وأهدافها
2. نظرة سريعة على المناطق الحرة في مصر
3. **مقارنة أداء المناطق الحرة في مصر مع تركيا والإمارات**
4. التحليل المقارن بين البلدان الثلاثة

سبب اختيار نموذجى المناطق الحرة في تركيا والإمارات

- أولا **تركيا:** تم اختيار المناطق الحرة التركية للمقارنة مع المناطق الحرة المصرية **نظرًا لتشابه النموذجين في العديد من العوامل الأساسية مما يجعل تركيا واحدة من الدول المنافسة المباشرة لمصر في هذا المجال**، كما أن تركيا تمكنت من تطوير مناطق حرة متقدمة تسهم بشكل ملحوظ في اقتصادها الوطني، مما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة الفروق والتحديات التي تواجه المناطق الحرة المصرية، هذا فضلا عن اشتراك الدولتين في العديد من الخصائص الاقتصادية والجغرافية والثقافية.

- **أما بالنسبة للإمارات،** فقد تم اختيارها **على الرغم من اختلاف نموذج المناطق الحرة فيها تمامًا عن مصر**، إذ تعتمد الإمارات على نموذج يجعل من مناطقها الحرة مركزًا للتجارة وإعادة التصدير، واستطاعت خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وتحقيق نجاحات ملحوظة في تطوير مناطقها الحرة، **مما يجعلها تحديًا لمصر**، و**يبرز نموذج الإمارات كمرجع لدراسة كيفية الاستفادة من التجارب المختلفة وتقديم رؤية مختلفة للمناطق الحرة، مما يسهم في تحقيق التطوير المستدام في المناطق الحرة المصرية**

1- لمصر السبق في إنشاء أولى المناطق الحرة تاريخيا

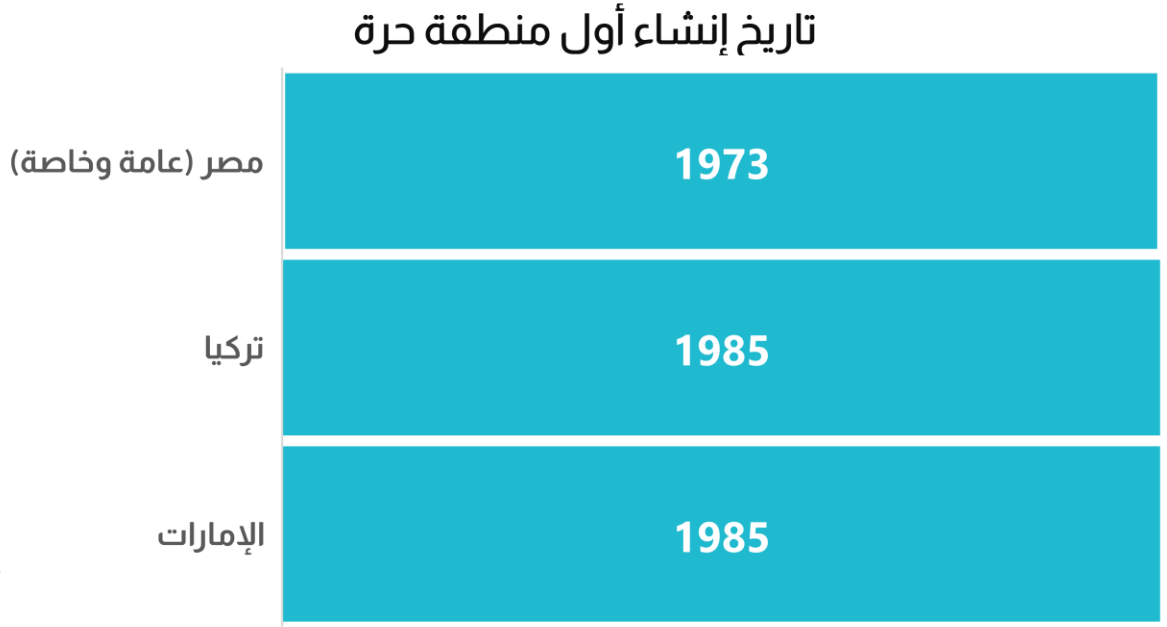

تحتوى مصر على العدد الأكبر من المناطق الحرة (عامة وخاصة) والتي بلغت ما يقرب من 218 منطقة في عام 2024

تم إنشاء أولى المناطق الحرة في مصر عام 1973 (مدينة نصر والإسكندرية)

2- تشكل صادرات المناطق الحرة المصرية النسبة الأكبر من حيث نسبة مساهمتها في صادرات الدول محل المقارنة

نسبة صادرات المناطق الحرة من إجمالي صادرات الدولة في 2022

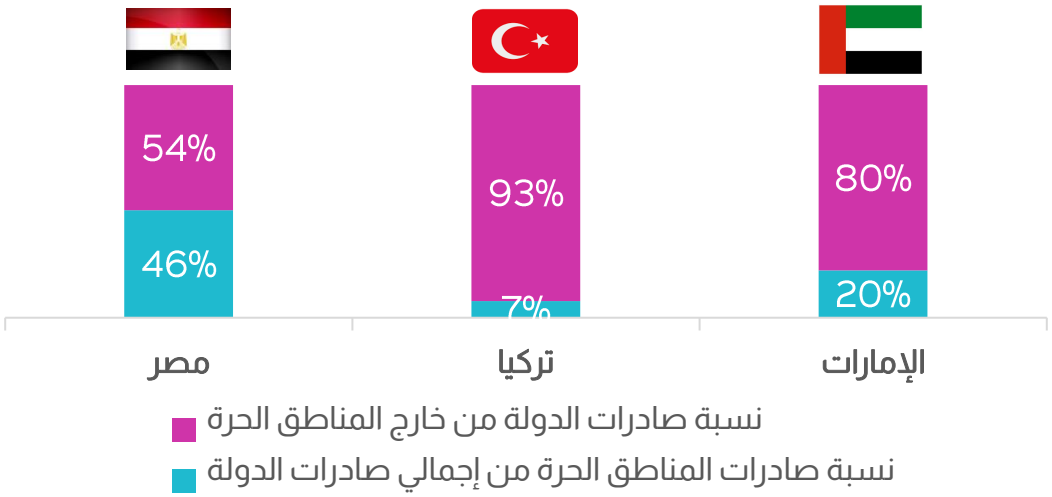

تسهم صادرات المناطق الحرة المصرية بما يقرب من نصف الصادرات المصرية وهي نسبة مرتفعه مقارنة بالدول محل المقارنة

نسبة صادرات المناطق الحرة من إجمالي صادرات الدولة غير النفطية

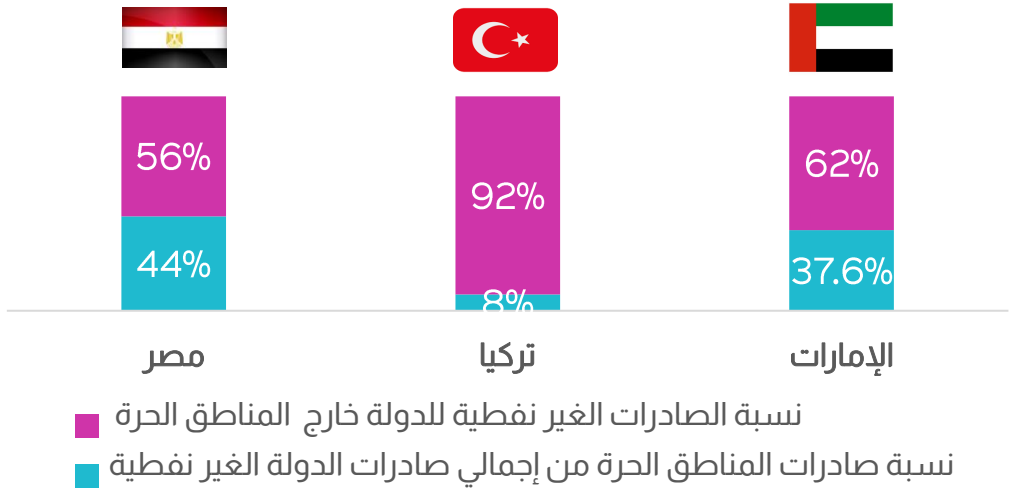

- و في حالة استبعاد الصادرات النفطية تصل نسبة صادرات المناطق حوالي 44% من إجمالي صادرات مصر
- على الجانب الآخر ترتفع نسبة صادرات المناطق الحرة الإمارتية إلى ما يقرب من 38% من إجمالي صادرات الإمارات

3- قيمة صادرات المناطق الحرة المصرية والتركية ضعيف مقارنة بالإمارات

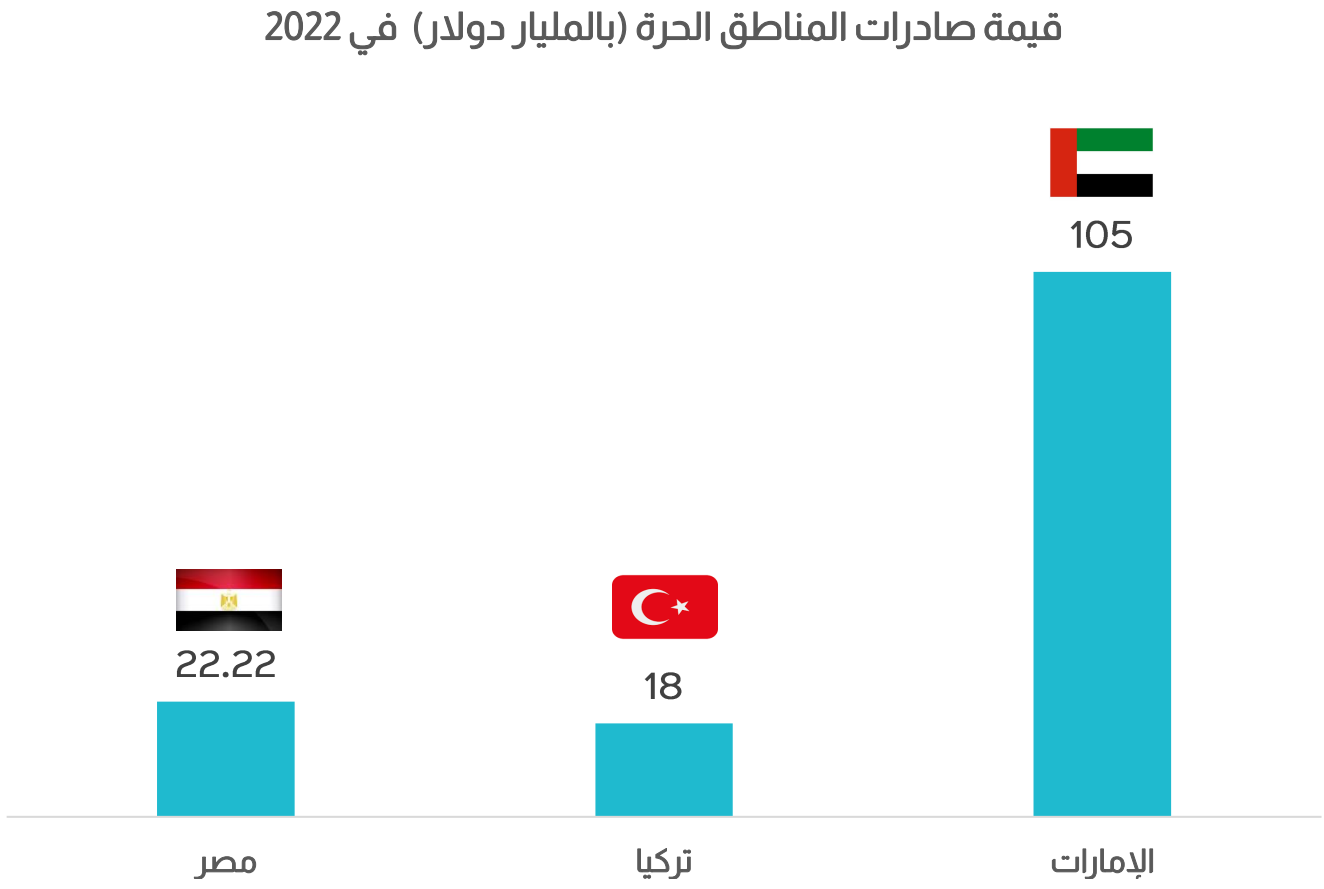

4- انخفاض متوسط القيمة التصديرية للمنطقة الواحدة في مصر

- يبلغ متوسط القيمة التصديرية للمنطقة الحرة الواحدة في مصر حوالي 100 مليون دولار سنويا وهي نسبة تقل عن مثيلتها في كل من الإمارات وتركيا والتي تبلغ 2.3 مليار، 950 مليون دولار على التوالي

متوسط القيمة التصديرية لكل منطقة حرة بالدولة (مليار دولار)

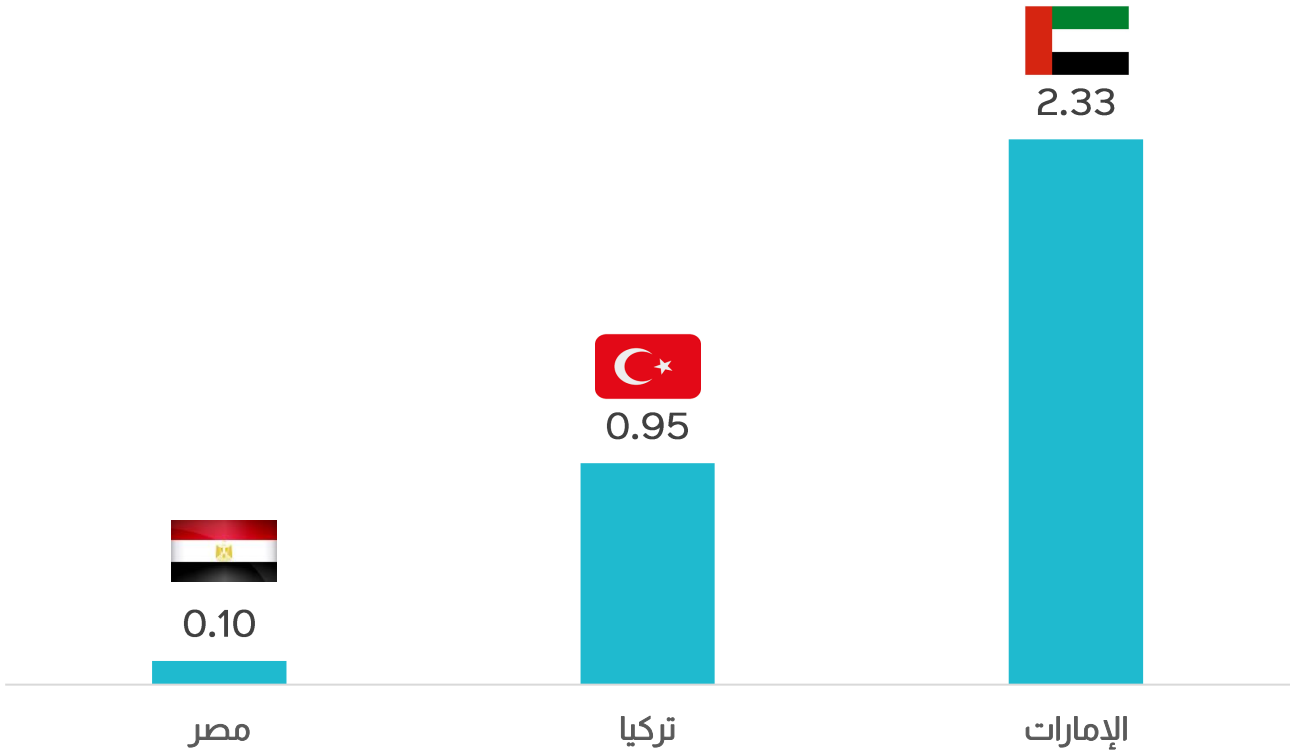

- **ملحوظة**: في حالة حساب متسوط القيمة التصديرية **للمنطقة الحرة الوحدة العامة في مصر** (اي باستبعاد جميع المناطق الخاصة) **فإن متوسط القيمة التصديرية للمنطقة في مصر يرتفع الي حوالي 2.24 مليار دولار سنويا، ولكن وجود عدد كبير جدًا من المناطق الخاصة في مصر يؤدي إلى احتسابها ضمن إجمالي عدد المناطق الحرة المصرية، مما يساهم في تضخيم هذا العدد** دون أن يكون هناك أداء قوي حقيقي على أرض الواقع.

5- ضعف معدلات نمو قيمة الصادرات للمناطق الحرة المصرية مقارنة بالإمارات وتركيا

- بحساب متوسط معدلات النمو السنوية للمناطق منذ 2017 ، فبالرغم من تحقيق المناطق المصرية متوسط نمو يقدر بحوالي 7% إلا أنها تظل النسبة الأقل بين الدول محل المقارنة حيث حققت الإمارات حوالي 12% بينما حققت تركيا حوالي 8%
- **وباستبعاد نسبة النمو السنوي لعام 2022** (والتي تشكل الوزن النسبي الأكبر لنمو للمناطق الحرة المصرية حيث حققت نمو يقدر بـ 32%)، **يحقق متوسط معدل النمو السنوى للمناطق المصرية 2% فقط**

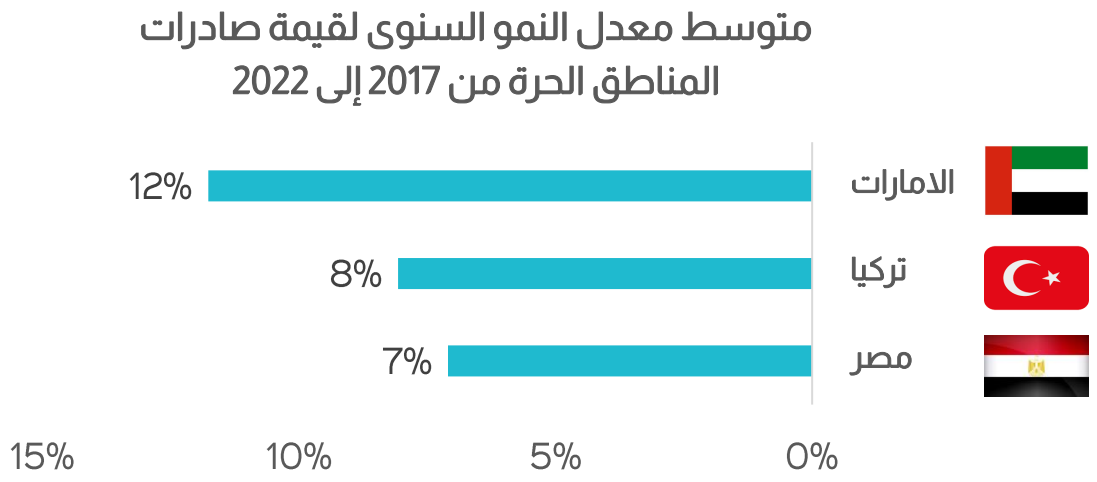

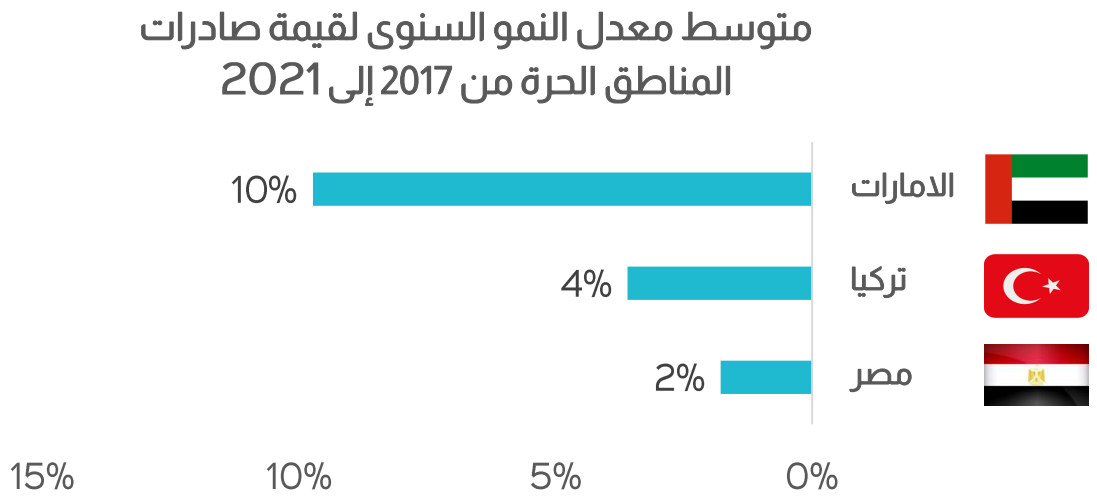

6- انخفاض نسبة تصدير المناطق الحرة المصرية للسوق االأجنبي مقارنة بالسوق المحلى

- تبلغ نسبة تصدير المناطق الحرة للسوق الأجنبي في الامارات 92%، وفي تركيا ما يقرب من 65%، **بينما لم تتجاوز تلك النسبة 42% في مصر**

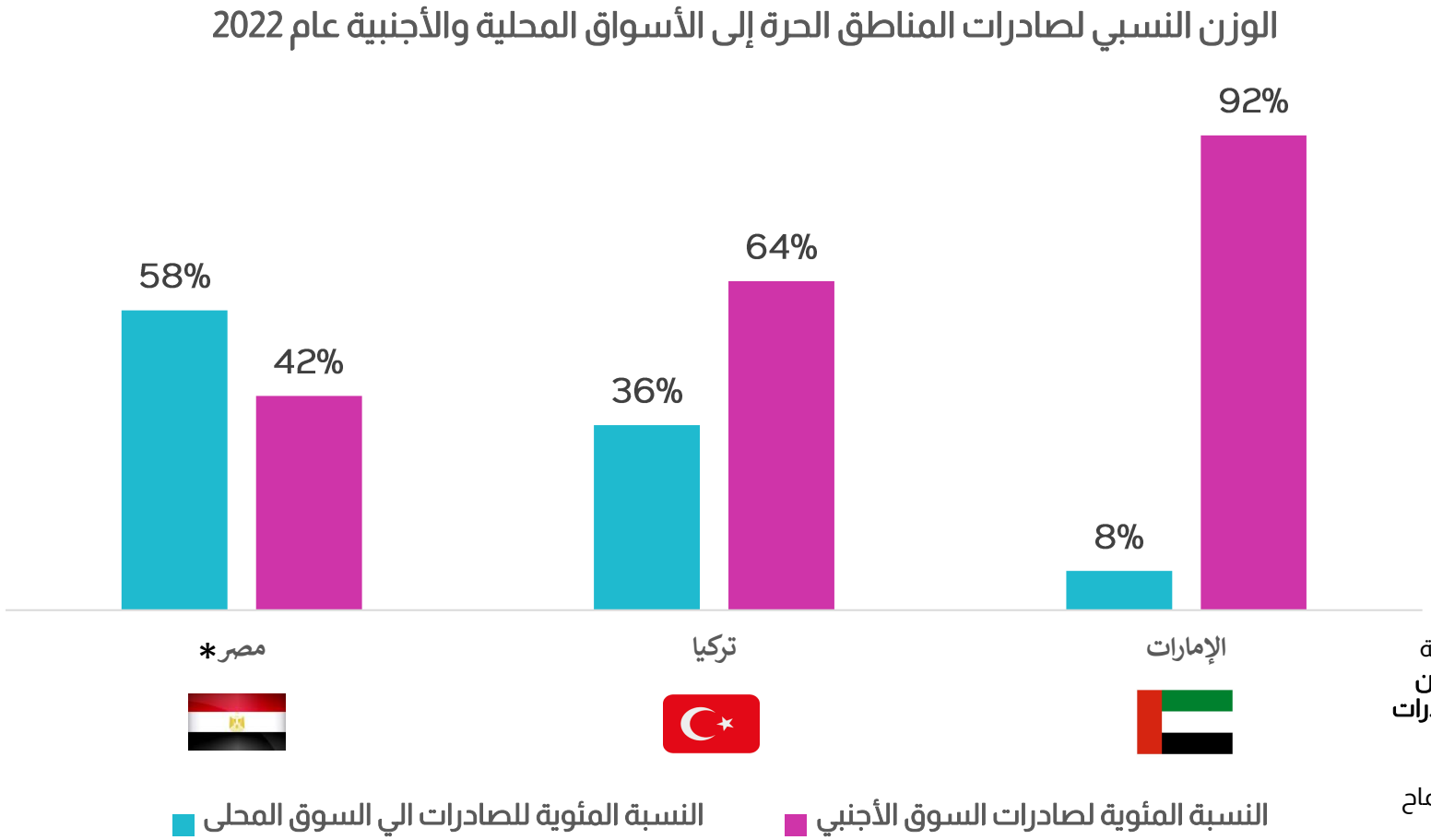

- * ملحوظة: تم حساب **النسب المئوية للصادرات السلعية** المحلية والأجنبية للمناطق الحرة المصرية كمؤشر لصادرات المناطق الحرة، **وذلك نظرا لكون الصادرات السلعية تمثل فى معظم السنوات النسبة الأكبر من حجم صادرات المناطق الحرة**، بالإضافة الي عدم توفر بيانات لنسب الصادرات الخدمية المحلية و الأجنبية
- تم استبعاد الصادرات السلعية الاخرى كالجهات المعفاة والترانزيت والسماح المؤقت وغيره من حساب تلك النسب
- يشير ارتفاع نسبة الصادرات إلى السوق المحلي إلى وجود شركتين كبيرتين (هما مدور والشركة المصرية للتكرير) غير مسموح لهما بالتصدير إلى الخارج، وتشكلان ما يقرب من 68% من إجمالي هذه النسبة (بناء على تصريحات قيادات من الهيئة)

7- انخفاض نسبة المشروعات والصادرات الصناعية من المناطق الحرة المصرية مقارنة بتركيا

- تشكل المشروعات الصناعية حوالي 47% من حجم المشروعات في المناطق الحرة المصرية يليها المشروعات الخدمية و التخزينية
- كذلك بلغت قيمة الصادرات الصناعية (على أقصى تقدير) ما يقرب من 48% من قيمة صادرات المناطق الحرة

بينما في **تركيا** يستحوذ قطاع **الصناعات التحويلية على** النسبة الأكبر من حجم تجارة وأداء المناطق الحرة بما يصل إلى **96%**

الوزن النسبي لمشروعات القطاعات المختلفة داخل المنطقة الحرة في مصر عام 2022

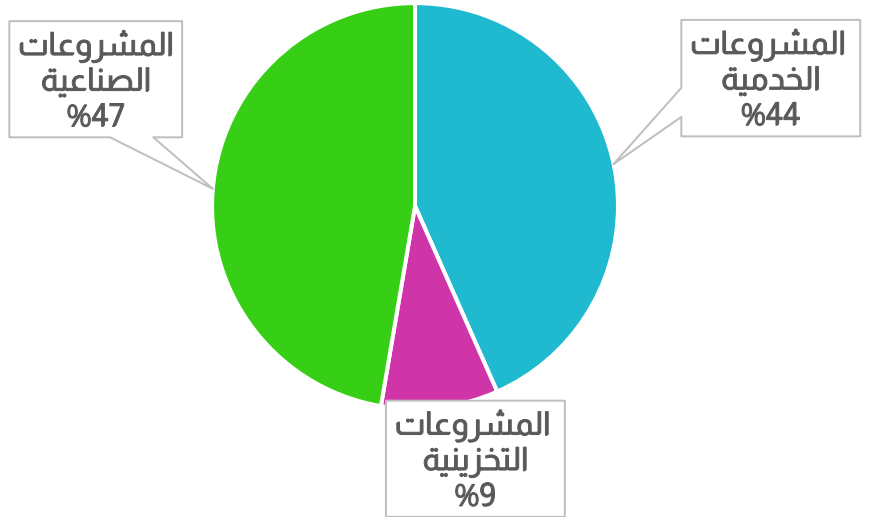

الوزن النسبي لصادرات المناطق الحرة في تركيا وفقا للقطاعات في 2022

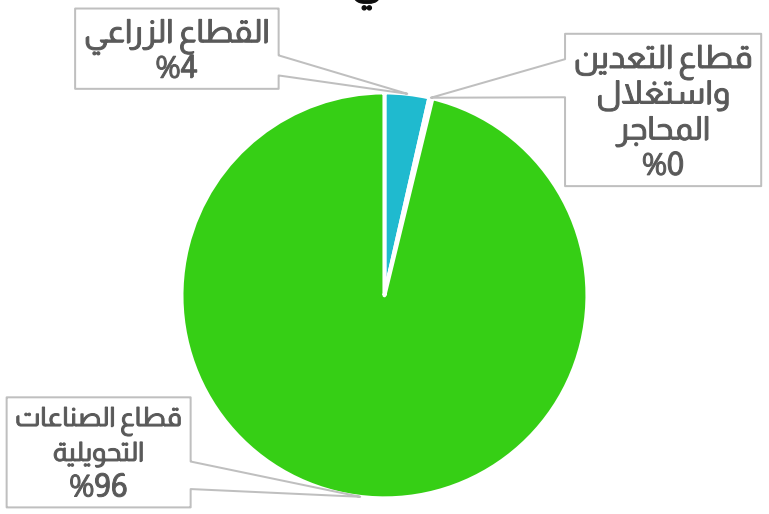

8- اختلاف هيكل صادرات المناطق الحرة للدول الثلاث

الوزن النسبي للقطاعات المختلفة داخل صادرات المناطق الحرة المصرية منذ 2017 وحتى 2022

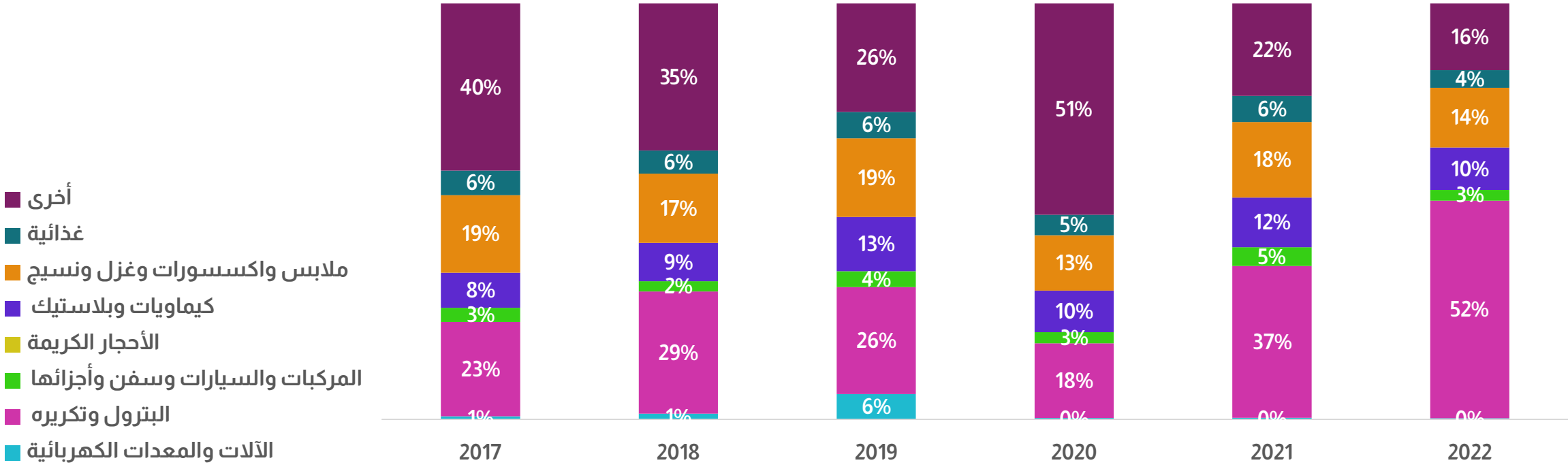

- يلاحظ **استحواذ قطاعي تكرير البترول والملابس الجاهزة والمفروشات على النسبة الأكبر من حجم صادرات المنطقة الحرة** في مصر بنسبة تصل إلى ما يقرب من 66%
- كذلك **شهد قطاع البترول تغيرا كبيرا خلال عام 2022** مقارنة بالعام السابق له حيث ارتفع وزنه النسبي من 37% إلى 52%
- **يعاني قطاع الآلات والمعدات الكهربائية من ضعف وتذبذب في الأداء التصديري** للمناطق الحرة المصرية حيث لم تتعد صادراته 6% من صادرات المناطق الحرة
- لا يشير تغير النسب في معظم القطاعات إلى انخفاض قيمة صادراتها **بقدر ما يشير إلى انخفاض نسبة نموها مقارنة بنمو قطاع البترول في المناطق**

8- اختلاف هيكل صادرات المناطق الحرة للدول الثلاث (تابع 1)

الوزن النسبي للقطاعات المختلفة داخل صادرات المناطق الحرة الإماراتية منذ 2017 وحتى 2022

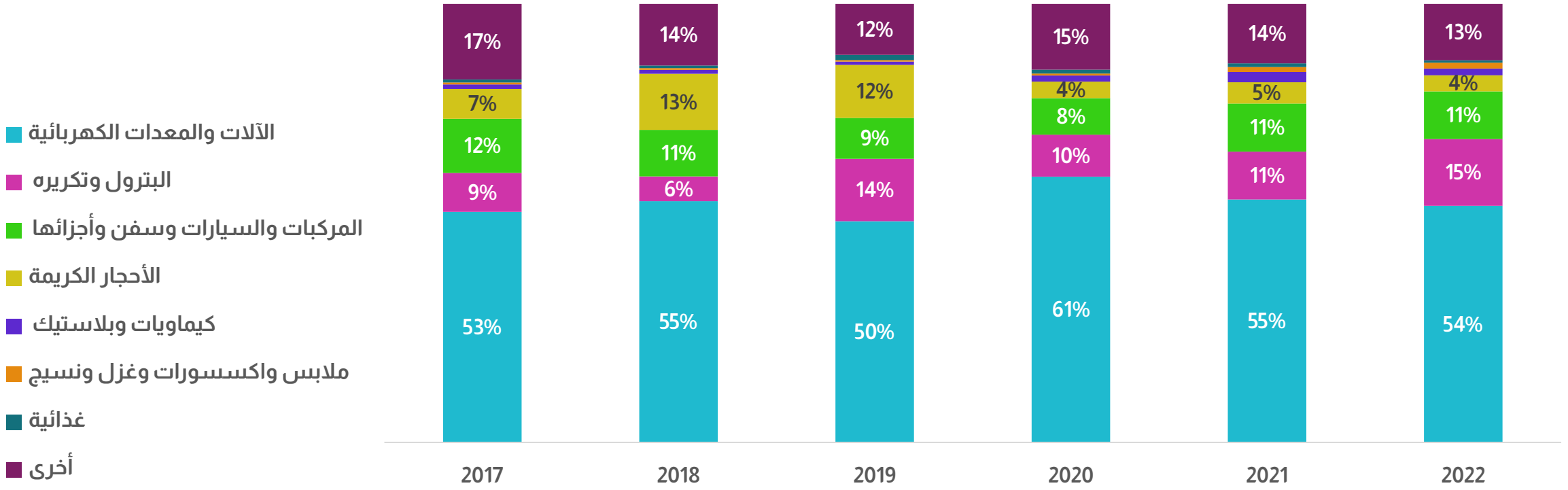

- بالنظر إلى الإمارات يلاحظ اختلاف هيكل صادرتها عن هيكل صادرات المناطق المصرية حيث استحوذ كل من **قطاعي الآلات والمعدات الكهربائية والمركبات والسيارات على نسبة تصل إلى ما يقرب من 65 %** من إجمالي صادرات المناطق في عام 2022، حيث شهدا نموا ملحوظا يقدر متوسطه بحوالي 13% سنويا منذ عام 2017
- **كما يلاحظ دخول صناعات جديدة أكثر تفصيلا داخل تلك القطاعات ساهمت بشكل ملحوظ في تحقيق ارتفاع نسب النمو لها**

8- اختلاف هيكل صادرات المناطق الحرة للدول الثلاث (تابع 2)

الوزن النسبي لصادرات القطاعات من إجمالي صادرات المناطق الحرة

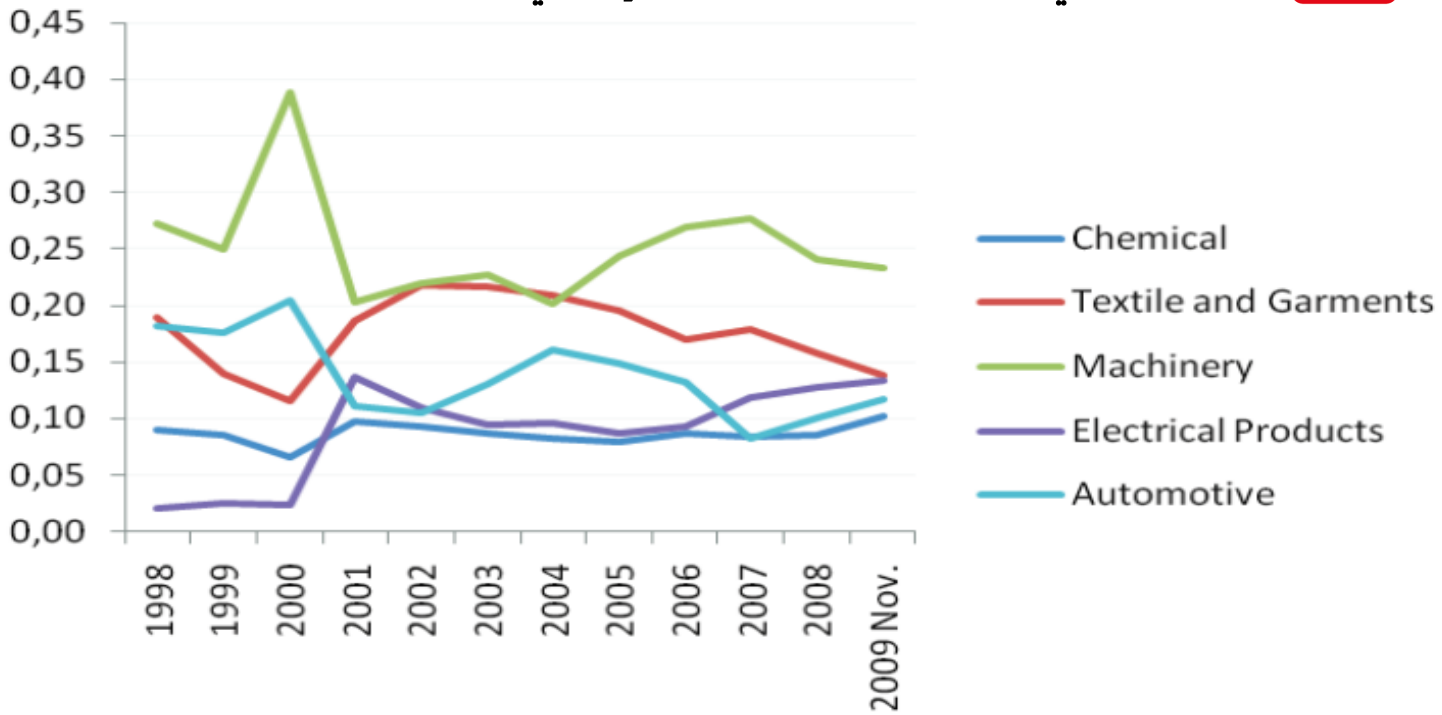

- **أما بالنسبة لتركيا** فبالرغم من عدم توفر بيانات تفصيلية حديثة للقطاعات لكن يلاحظ **ارتفاع المساهمة التصديرية لقطاعي الآلات الكهربائية والمركبات** منذ عام 2004 محققين نسبة تصل إلى 45% من صادرات المناطق الحرة التركية في عام 2009
- **وفقا لآخر الإحصائيات بلغت نسبة مساهمة القطاعات متوسطة وعالية التقنية ما يقرب من 52% من إجمالي صادرات المناطق الحرة التركية في عام 2023**

9- ضعف الصناعات عالية التقنية وانخفاض القيمة المضافة من صادرات المناطق الحرة في مصر مقارنة بتركيا

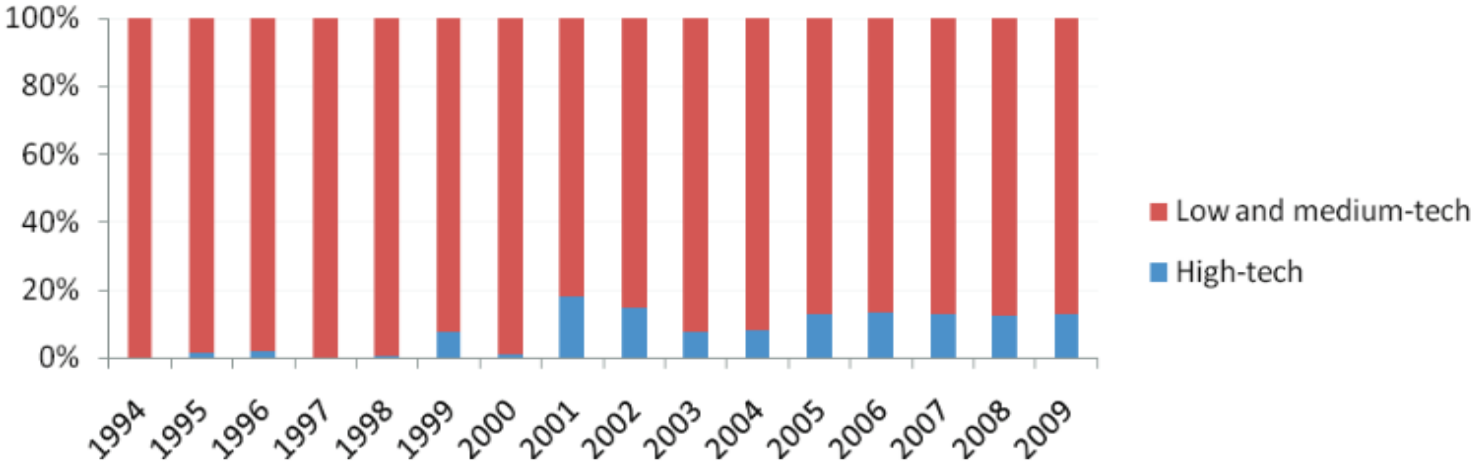

- **ظهر تطور ملحوظ في حجم الصناعات عالية التقنية في تركيا منذ عام** 2002، وحتى اليوم حيث بلغت ما يقرب من 9%
- **كذلك بلغت صادرا ت القيمة المضافة لصادرات المناطق الحرة في تركيا حوالي 2.5 دولار** للمنتج وهي نسبة تفوق المستهدفات العامة لتركيا الخاصة بتحديد نسب القيمة المضافة المستهدفة والتي تقدر بـ 1.5 دولار للمنتج في عام 2023 للصادرات التركية

نسبة الصناعات عالية التقنية في المناطق الحرة المصرية والتركية في عام 2022

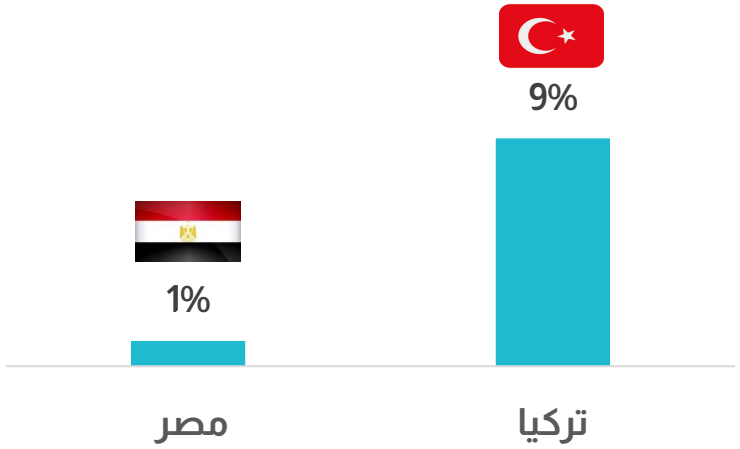

- بلغت نسبة الصناعات **عالية التقنية** في المناطق الحرة المصرية حوالي 1% من حجم الصناعات داخل المناطق

10- ضعف أداء المشروعات اللوجستية والخدمية في المناطق الحرة المصرية مقارنة بالإمارات

- هناك تميز واضح للإمارات في المشاريع اللوجسيتة والخدمية، والتي تنعكس في ارتفاع نسبة إعادة التصدير في المناطق الحرة حيث **تستحوذ على أكثر من نصف عمليات إعادة التصدير في الدولة، وتشكل 86% من عمليات التصدير في المناطق الحرة.**
- **بينما تشكل المشاريع التخزينية في المناطق الحرة المصرية حوالي 114 مشروع بنسبة 9% فقط من إجمالي المشاريع.**
- **كذلك لم تشكل الصادرات الخدمية على سبيل المثال أكثر من 25 % من إجمالي حجم صادرات المناطق الحرة.**

11- ضعف الاستثمارات الأجنبية بالمناطق الحرة المصرية

- تستحوذ مصر على النسبة الأقل من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية بالمناطق الحرة مقارنة بالإمارات وتركيا
- تستحوذ منطقة جبل علي على 24% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي

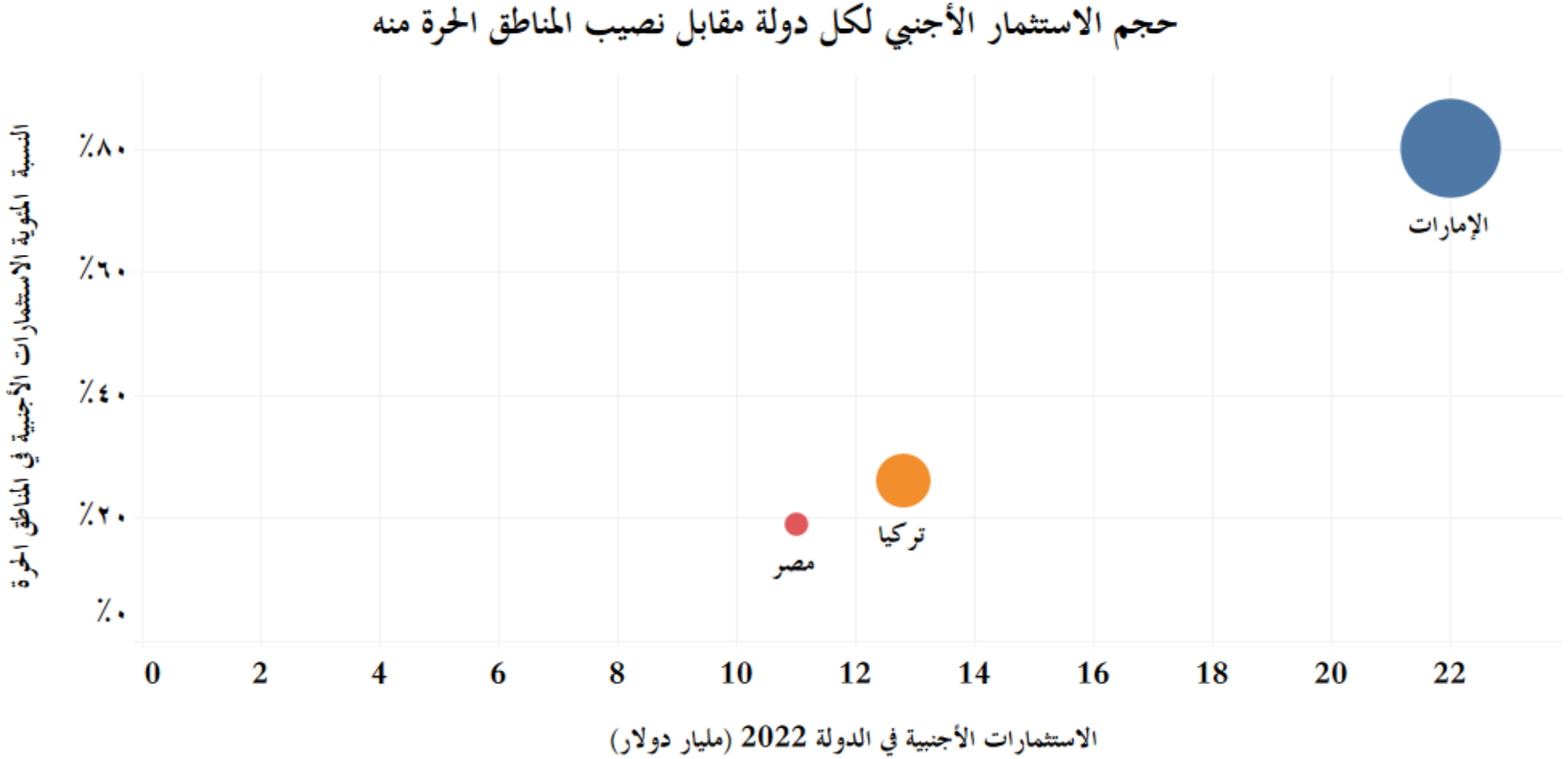

12- انخفاض حجم العمالة والمشروعات بالمناطق الحرة المصرية مقارنة بالدول المنافسة

عدد فرص العمل التي توفرها المناطق الحرة كنسبة من حجم قوة العمل في مصر

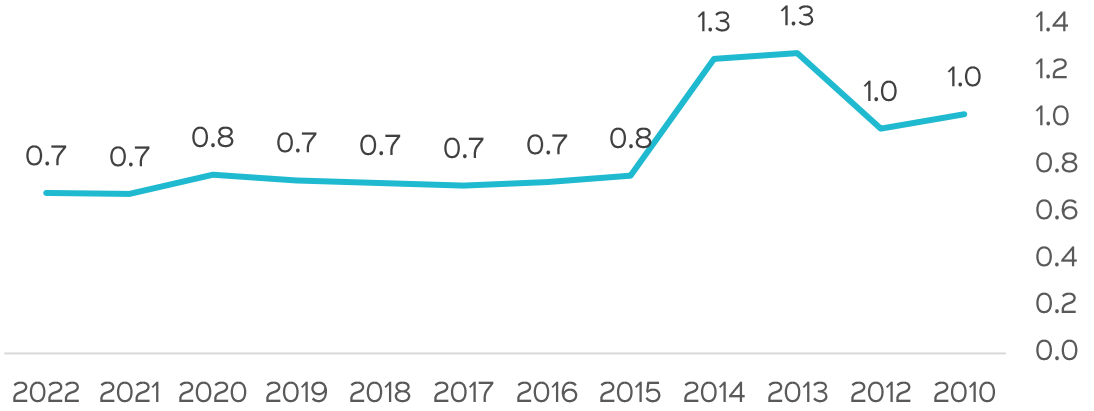

- على الرغم من مساهمة المناطق الحرة المصرية بحوالي 47% من حجم الصادرات المصرية ألا أن حجم العمالة بها لم يتجاوز 200 ألف عامل، **وهي نسبة لم تتعد خلال تاريخها 1.3% من إجمالي حجم المشتغلين بمصر.**
- كذلك تستحوذ مصر على النسبة الأقل في عدد المشروعات بين الدول محل المقارنة، والنسبة الثانية بعد تركيا في أعداد المشتغلين

حجم العمالة بالمناطق الحرة

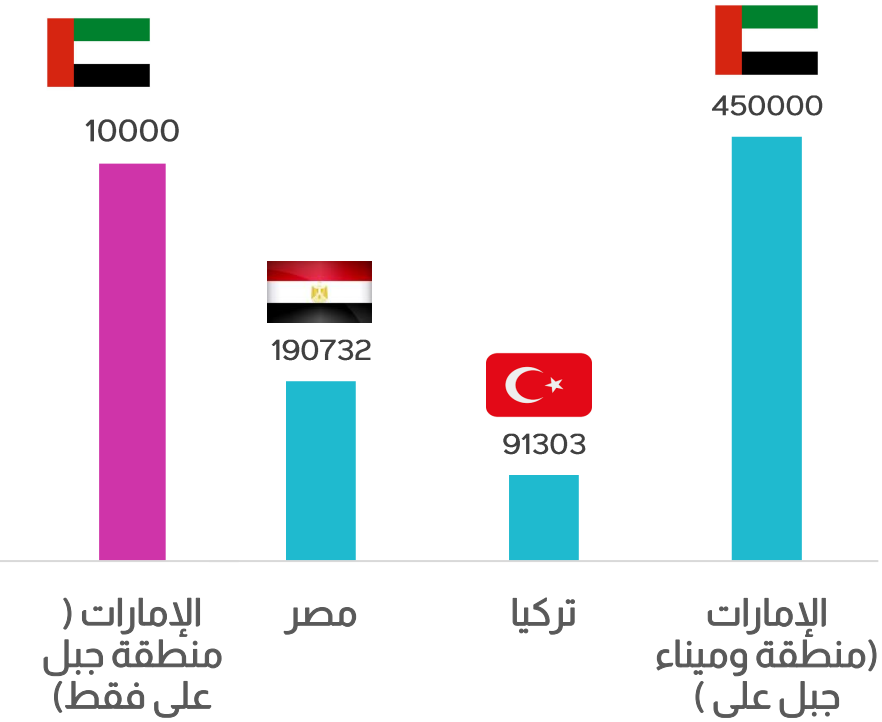

عدد المشروعات بالمناطق الحرة2022

- **يلاحظ أن المنطقة الحرة بجبل علي والميناء تحوز منفردة على أكثر من 16.2٪ من إجمالي العمالة في دبي**

12- انخفاض حجم العمالة والمشروعات بالمناطق الحرة المصرية مقارنة بالدول المنافسة (تابع1)

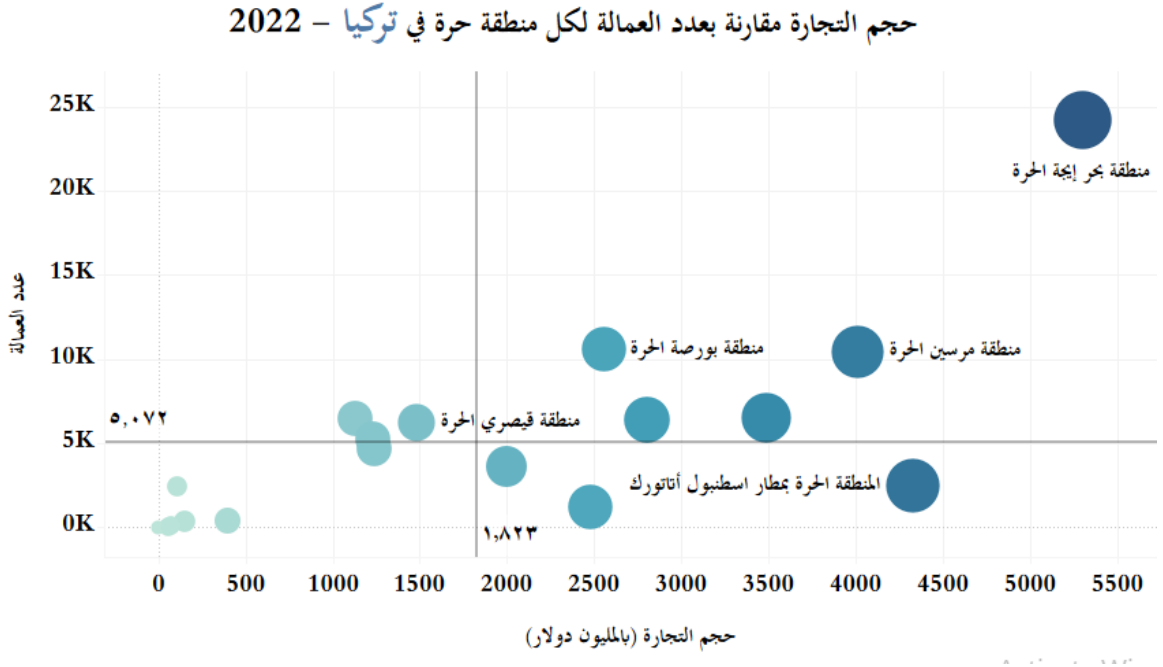

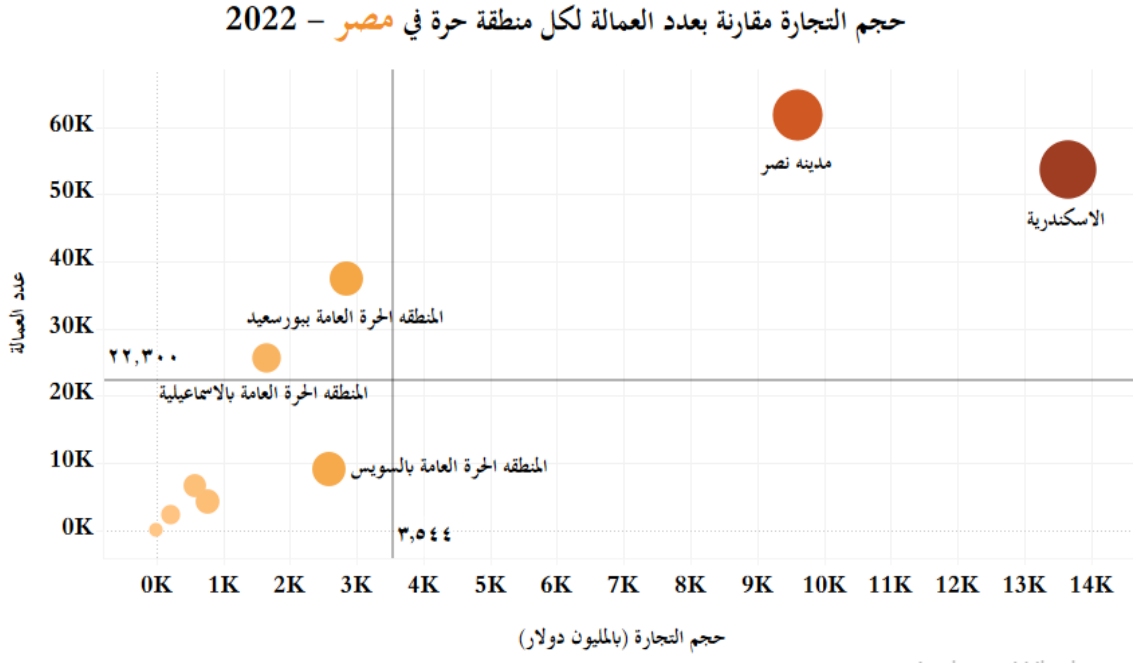

كذلك بمقارنة حجم التجارة داخل كل منطقة بحجم العمالة يلاحظ أن أداء المناطق المصرية إما جيد جدا أو ضعيف جدا، بخلاف تركيا التي يتمحور أداء معظم مناطقها حول المتوسط العام

12- انخفاض حجم العمالة والمشروعات بالمناطق الحرة المصرية مقارنة بالدول المنافسة (تابع2)

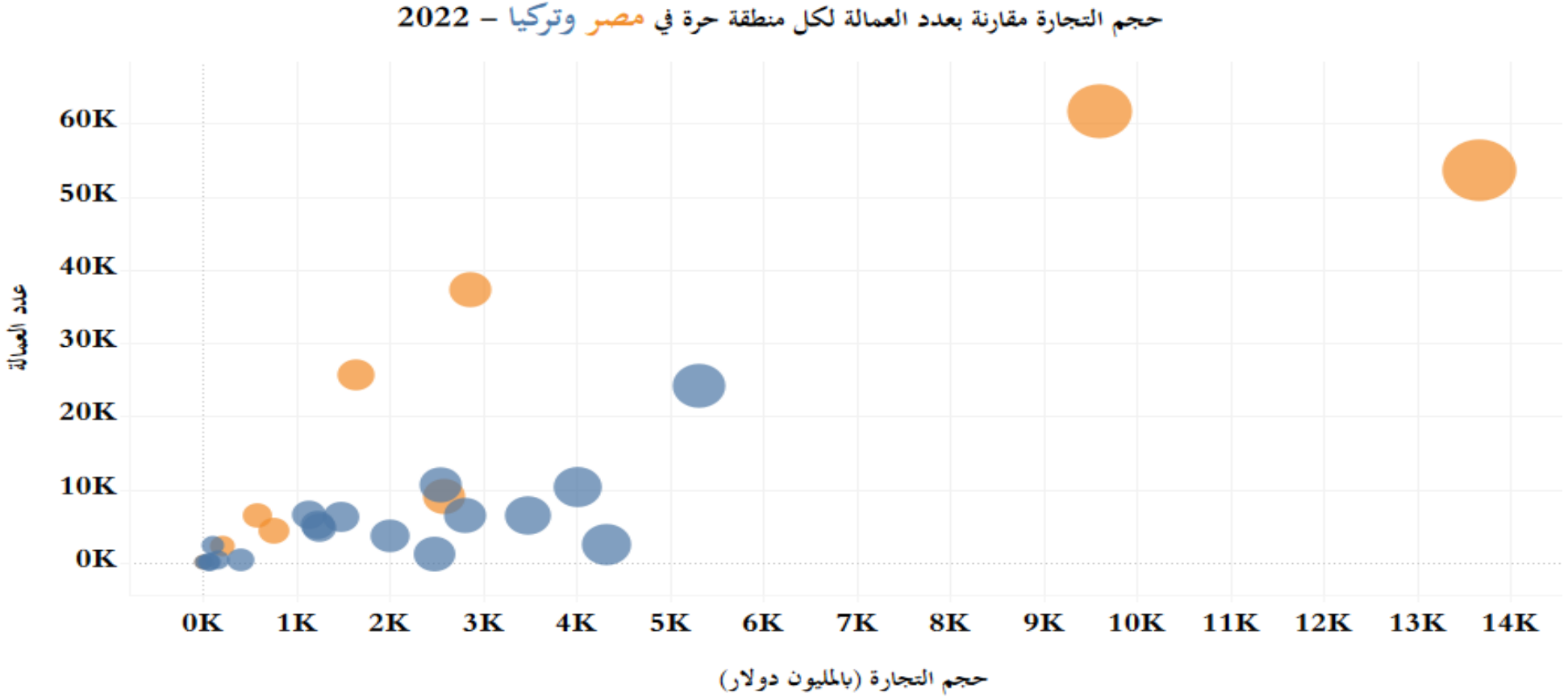

بمقارنة المناطق المصرية بالتركية، يلاحظ تفوق منطقتي الإسكندرية ومدينة نصر على جميع المناطق الأخرى مصرية كانت أم تركية

محتويات العرض

1. تعريف المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة وأهدافها
2. نظرة سريعة على المناطق الحرة في مصر
3. مقارنة أداء المناطق الحرة في مصر مع تركيا والإمارات
4. **التحليل المقارن بين البلدان الثلاثة**

معايير المقارنة

- البعد المؤسسي
- التكامل والترابط مع أهداف الدولة
- فلسفة اختيار الأماكن
- البعد التشريعي
  - خطوات التأسيس
  - الحوافز
  - الهيئة القضائية
  - جهات التعامل
  - الملكية الأجنبية
  - حرية تحويل رأس المال
  - رأس المال
- الأداء
  - العدد
  - الأنشطة
  - حجم الصادرات الموجهة للخارج مقارنة بالسوق المحلي
  - الصناعات عالية التقنية
  - الاستثمار الأجنبي
  - إتاحة المعلومات

البعد المؤسسي

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
تنظيم المناطق الحرة (الهيكل المؤسسى)	• **شهد الإطار المؤسسي الحاكم للمناطق المصرية تغيرا مستمرا خلال تاريخه من خلال تبعية الهيئة للوزارات والجهات المختلفة** • **توجد هيئة واحدة في مصر لكل المناطق الحرة هي "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة"** ولا تقتصر على المناطق الحرة فقط • يتولى إدارة المنطقة الحرة العامة **مجلس إدارة** يكون **من بين أعضائه ثلاثة على الأكثر من مستثمري المنطقة الحرة، بحيث لا يقل عدد المستثمرين عن ثلث أعضاء المجلس**، بما يحقق إدارة ذاتية للمناطق الحرة تحت رقابة من الهيئة العامة للاستثمار	• **هيئة مستقلة لأغلب المناطق مما يساعد على تسريع التسجيل والتخصص** • تم **إنشاء مجلس المناطق الحرة لإمارة أبوظبي واخر لدبي** لإجراء البحوث والدراسات الخاصة بعمل المناطق الحرة، واقتراح الحلول المناسبة مما يساعد على التعاون بين المناطق ونجاحها	• تتبع المناطق **الحرة مديرية المناطق الحرة التابعة لوزارة التجارة (وذلك منذ نشئتها)** • بينما **يختص القطاع الخاص بإدارة وتشغيل معظم المناطق الحرة في تركيا من خلال شركات يمتلكها القطاع الخاص** كاملة كشركة BASBAŞ، DESBAŞ أو شركات يكون للحكومة نسبة فيها مثل ASBAS معظمها **لا تزيد حصة القطاع الخاص عن 40%)**	• هناك اختلاف في طبيعة التنظيم والإطار المؤسسي الحاكم للمناطق الحرة في الدول الثلاث. • يوجد في مصر جهة إدارية واحدة وهي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وهي الجهة المسئولة عن تطبيق أحكام قانون الاستثمار والجهة المشرفة على الاستثمار في مصر **كلها ويتولى مسئولية المناطق الحرة قطاع داخل الهيئة من ضمن 9 قطاعات** • يقوم **القطاع الخاص في تركيا بإدارة وتشغيل معظم المناطق الحرة، بينما تقوم المديرية الحكومية بالإشراف عليها.** • لكل منطقة في الإمارات **هيئة مستقلة تديرها قد تكون حكومية أو غير حكومية وهو ما يساهم في تسريع وتيرة الإجراءات البيروقراطية** • **يعتمد توجه الإمارات بشكل عام في تنظيم المناطق على مبدأ التخصص والاستقلالية** وهو أيضا ما ينعكس على أدائها • هناك تنوع في طبيعة ودرجة التعاون بين المناطق المختلفة ما بين الدول الثلاث، حيث **يرتفع مستوى التعاون بين المناطق بشكل كبير للغاية في تركيا** والذي ظهر في وجود شركة مساهمة تجمع تحتها جميع شركات القطاع الخاص الذي يدير المناطق التركية، بينما **تنخفض درجة التعاون نسبيا في الإمارات** وهو ما دفع الحكومة إلى إنشاء مجلس يجمع مناطق دبي وأبو ظبي لتعزيز التعاون بينهما، بينما **يكاد يكون التعاون شبه منعدم في مصر نتيجة المركزية في إدارة تلك المناطق**

التكامل والترابط مع أهداف الدولة

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
تكامل وترابط أهداف المناطق الحرة مع التوجهات الاقتصادية للدولة	تنطلق الأهداف الاستراتيجية للمناطق الحرة المصرية من نفس مستهدفات الخطة الاستثمارية لمصر وهي كالتالي: • زيادة حجم الصادرات • توفير فرص العمل • زيادة الموارد من النقد الأجنبي • جلب التكنولوجيا الحديثة • تنمية الروابط الأمامية والخلفية للتكامل مع السوق المحلي	• تهدف الاستراتيجيات الاستثمارية للإمارات إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الدولة، وكذلك زيادة حجم المشاريع اللوجيستية والخدمية، وهو ما انعكس بشكل واضح على حجم الاستثمارات الأجنبية ومشاريعها في المناطق الحرة • حققت منطقة جبل علي أفضل أداء للمناطق الحرة على مستوى العالم في عام 2023	• في **بدايات مرحلة التصنيع في تركيا في أوائل الثمانينات كان المستهدف الرئيسي للدولة هو جذب الاستثمارات الصناعية** وتوفير إمدادات رخيصة ومستمرة من المدخلات للاقتصاد المحلى، وهو ما انعكس حينها على مستهدفات المناطق الحرة (في التشريع) وظهر أثره على حجم مبيعاتها للسوق المحلى حيث بلغت حصة السوق الخارجي فقط 39.2% من مبيعات المناطق الحرة في تلك الفترة ، بينما استحوذ السوق المحلي على متوسط يقدر بحوالي 60.8% في نفس تلك الفترة. • بينما **اختلف الأمر منذ بداية الألفية حيث كان توجه الاقتصاد التركي نحو زيادة حجم الصادرات الخارجية وتنوعها** وهو ما ظهر انعكاسه على أداء المناطق الحرة حيث زادت نسبة الصادرات الخارجية منذ عام 2011 مقارنة بحجم البيع للسوق المحلي حتى بلغت نسب الصادرات ما يزيد عن 64% منذ عام 2017 • ومنذ 2018 استهدفت الخطط الاقتصادية زيادة حجم قطاع البحوث والتطوير والمنتجات والخدمات عالية التقنية ذات القيمة المضافة وهو ما انعكس في إنشاء منطقة اسطنبول المتخصصة الحرة في 2020 وإعطاء أولوية ودعم لصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	• تتميز **االمناطق الحرة فى تركيا بكونها جزءا من خطة التنمية** الاقتصادية المستدامة للدولة بحيث تتكامل وتترابط مع أهداف الدولة التنموية على المستويين سواء قصير أو طويل الأجل، بحيث كانت جميع المستهدفات الخاصة بالمناطق على مدار تاريخها منبثقة من استراتجية التنمية الاقتصادية للدولة • بالرغم من تحقيق مستهدف زيادة الصادرات الخاص بالمناطق المصرية ولكن العديد من الأهداف الاخرى لم تشهد تطور نوعى خلال الفترات الاخيرة

فلسفة اختيار الأماكن

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
اختيار المكان	بالنسبة للمناطق الحرة العامة: تقع في اغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية بالنسبة للمناطق الحرة الخاصة: يجب ان يراعي موقعها الاشتراطات التاليه: أن يكون موقع المشروع مؤثرا بالنسبة لاقتصادياته (كالقرب من مصادر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج) أو التكامل مع مشروعات قريبة أو الحاجة لقربه من ميناء أو طريق بري معين	يتوافق المكان مع نشاط المنطقة الحرة مما يوفر الوقت والمجهود والتكلفة والخبرة. توفير مدن متكاملة بالمناطق الحرة	تقع في أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية خاصة في الجهة الغربية لقربها من دول الاتحاد الأوروبي	• تختلف الدول الثلاث في طبيعة رؤيتها و استراتيجيتها لاختيار الأماكن الخاصة بإقامة المناطق الحرة والتي تكون بشكل كبير قرب المنافذ والموانئ البحرية أو الجافة للدولة، حيث تتتركز معظم المناطق التركية على سبيل المثال في الساحل الغربي نتيجة لقربها من ساحل البحر المتوسط والأسواق الأوروبية • لا **يوجد استراتيجية واضحة لاختيار أماكن المناطق الحرة في مصر** بالرغم من توافر أماكن حيوية يمكن استغلالها

البعد التشريعي

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
الإطار التشريعي	• **شهدت المناطق الحرة المصرية عدم استقرار وتغيير كبير على مدار تاريخها للإطار التشريعي الحاكم** • **قانون مشترك لجميع أنواع الاستثمار** في مصر • وهو قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ولائحة التنفيذية	• تخضع **المنشآت للقوانين السارية بكل منطقة مع الالتزام بأنظمة جهة حكومية أخرى في بعض الأحيان مثل الإعلام والأغذية** • تطبق القوانين التي تهتم بتنظيم الأعمال والأنشطة الاقتصادية بشكل عام **ماعدا القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 الخاص بالشركات التجارية.** • **من الموضوعات التي تتناولها هذه القوانين** السجل التجاري والغش التجاري والعلامات التجارية والتجارة الالكترونية وحماية المستهلك وحماية الملكية وتنظيم المنافسة واتباع المواصفات • وتجرم الإمارات غسل الأموال	• **قانون مخصص للمناطق الحرة في تركيا وهو القانون 3218 الصادر في 1985 والذي مازال في حيز التنفيذ حتى اليوم**، وتعرض للعديد من التعديلات أبرزها تعديلات سنة 2004، وسنة 2009	• هناك **تنوع واختلاف** بين الدول الثلاث في طبيعة رؤية المناطق الحرة وهو ما ينعكس على فلسفة التشريع لكل منها. • **لكل من المناطق الحرة في تركيا والإمارات قانون أو قوانين خاصة بها** تختلف عن طبيعة قوانين الاستثمار الأخرى في الدولة، بينما في **مصر تندرج تشريعات المناطق الحرة تحت قانون واحد حاكم لكل أنواع الاستثمار** في مصر • كذلك هناك **درجة أكبر لاستمرارية التشريعات في تركيا والإمارات** عن نظيرتها في مصر، فقد شهدت المناطق الحرة في مصر **أكثر من 5 قوانين تحكمها من النصف الثاني في القرن الماضي**، بينما كان لتركيا على سبيل المثال قانون واحد مخصص لمناطقها في نفس تلك الفترة تقريبا. • كذلك **تمتاز تركيا والإمارات بدرجة أكبر وأعمق من التقييم المستمر في أداء المناطق** وهو ما انعكس على **تعديلاتهما المستمرة للقانون** والتي **تختلف باختلاف توجه الدولة ومستوى وطبيعة نشاط المناطق** • كذلك هناك اختلاف في مسئولية التشريع نفسها بين الدول الثلاث فعلى سبيل المثال يتيح **المشرع الإمارا**تي لبعض المناطق الإماراتية أن **تصيغ هيئتها المسئولة عنها القانون الخاص بها**، بينما يختلف الأمر بالنسبة **لمصر وتركيا** حيث تصاغ التشريعات من خلال **الجهات الحكومية أو المجالس النيابية**

خطوات التأسيس

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
سهولة التأسيس	تعدد إجراءات التأسيس والمستندات المطلوبة إمكانيه التأسيس إلكترونيا بإستخدام البوابة الالكترونية تختلف إجراءات الاستثمار في المناطق الحرة العامة عن غيرها في المناطق الحرة الخاصة	• لكل منطقة حرة هيئة تنظيم وقواعد مختلفة ولكن يوجد خطوات عامة في أغلب الإمارات على النحو التالي: 1. تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي ونوع الترخيص (مثل الترخيص التجاري والصناعي) 2. تحديد الشكل القانوني (مؤسسة بمساهم واحد أو شركة بأكثر من مساهم واحد) 3. تسجيل الاسم التجاري 4. اختيار المنطقة الحرة ومكاتب ومرافق العمل	1. ملء نموذج طلب ترخيص التشغيل من موقع وزارة التجارة أو مديرية المنطقة الحرة. 2. إيداع رسوم طلب الترخيص في الحساب المخصص في البنك المركزي للجمهورية التركية. 3. تعبئة نموذج طلب رخصة التشغيل مع مرفقاته والنسخة الأصلية من إيصال البنك الذي يشير إلى سداد رسوم رخصة التشغيل. 4. تقديم النموذج والمستندات إلى مديرية المنطقة الحرة للتقييم من قبل المديرية العامة للمناطق الحرة.	• هناك توجه واضح بين الدول الثلاث في تسهيل خطوات التأسيس • بالرغم من ذلك الاتفاق بين الدول الثلاث إلا أن هناك اختلافات بين تلك الخطوات على أرض الواقع؛ حيث تمتاز الإمارات وتركيا بخفض عدد أيام الحصول على الترخيص بينما تزداد الأيام في مصر • تصل عملية التأسيس في تركيا **من أسبوع لأسبوعين** • بينما في الإمارات تستغرق **حوالي أسبوع واحد** • بالنسبة لمصر، يستغرق إصدار قرار مزاولة النشاط بمشروعات **المناطق الحرة العامة** (3 أيام) ،ويستغرق زمن الموافقة على إقامة مشروع بمنطقة **حرة عامة** 33 يوم عمل، ويستغرق إصدار قرار مزاولة النشاط بمشروعات **المناطق الحرة الخاصة** (3 أيام)

خطوات التأسيس (تابع)

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
سهولة التأسيس		5. إعداد المستندات المطلوبة 6. الحصول على الموافقة المبدئية 7. تسجيل الشركة في المنطقة الحرة بعد دفع دفع رسوم التسجيل ورسوم الرخصة • تتسم بعدم الحاجة إلى التواجد بشكل شخصي للتأسيس وإمكانية تقديم الخدمة عن طريق الشركات • يتم تأسيس الشركات باستخدام المنصات الالكترونية	• إذا كان الطلب غير مؤهل، يتم سداد رسوم طلب ترخيص التشغيل. • إذا كان الطلب مؤهلا، يجب على الشركة المتقدمة توقيع عقد إيجار أو بيع مع الشركة المؤسسة والمشغلة للمنطقة الحرة. • استكمال إجراءات تأسيس الشركة أو فرع الشركة في المنطقة الحرة من خلال إدارة السجل التجاري التابع لها. • بعد تسليم المستندات المطلوبة، يتم إصدار رخصة التشغيل من المديرية العامة للمناطق الحرة نيابة عن الشركة المتقدمة	• تنخفض المستندات المطلوبة للتأسيس في الإمارات بشكل كبير عن نظيرتها في مصر، حيث لا يحتاج المستثمر للحصول على أي ورقيات من أى جهة حكومية • كذلك تمتاز الإمارات بإماكينة الحصول على رخصة مزدوجة للمستثمر تمكنه من العمل داخل المناطق وخارجها

الحوافز

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
الحوافز	• **إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع (عدا سيارات الركوب) وصادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أية رسوم جمركية أو ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب كضريبة القيمة المضافة .** • **إعفاء بضائع الترانزيت المحددة الوجهة من سداد أية رسوم مقررة على السلع الداخلة والخارجة** بشرط: ○ أن يكون المشروع داخل الدائرة الجمركية ○ أن تكون محددة الوجهة النهائية • **إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية** عليها في حالة **البيع للسوق المحلي** (داخل البلاد) . • وتلتزم هذه المشروعات بدفع **رسوم بين 1% و2% من إجمالي الإيرادات** للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في المناطق الحرة العامة، ومناصفة بين الهيئة ووزارة المالية في المناطق الحرة الخاصة	• تحظى شركات المناطق الحرة التي تستوفي **شروطا معينة** بضريبة الشركات بنسبة تفضيلية **(0%) صفر** بالمائة على الدخل المحقق من المعاملات والأنشطة المؤهلة، في حين **تكون النسبة (9%)** خلاف ذلك. • للاستفادة من نظام ضريبة الشركات في المناطق الحرة، يجب تأسيس كيان قانوني أو تسجيله في إحدى المناطق الحرة التي تستفيد **من ضريبة الشركات بنسبة (0%)** صفر بالمائة **واستيفاء المعايير الآتية:** ○ الاحتفاظ بوجود واقعي وكاف في منطقة حرة ○ تحقيق دخل مؤهل ○ عدم اختيار الخضوع لضريبة الشركات في الدولة بالنسب العادية ○ الامتثال لمبدأ السعر المحايد وقواعد التسعير التحويلي والاحتفاظ بالمستندات ○ إعداد القوائم المالية المدققة والاحتفاظ بها	• الإعفاء الكامل من **ضريبة دخل الشركات بالنسبة للشركات المتخصصة في مجال التصنيع**. • الإعفاء الكامل من **ضريبة القيمة المضافة (VAT) وضريبة الاستهلاك الخاص**. • الإعفاء الكامل من **رسوم الدمغة المفروضة على المستندات المعمول بها**. • الإعفاء الكامل من **الضرائب العقارية**. • الإعفاء الكامل من **ضرائب الدخل والشركات** بالنسبة لبعض الخدمات اللوجيستية المقدمة في المناطق الحرة، شريطة أن تكون موجهة نحو التصدير.	• **تتشابه الدول الثلاث في وجود إعفاءات شبه كاملة على معظم الأنشطة، ولكن يتم تحصيل رسوم من إجمالي الواردات والصادرات لتلك المناطق**، حيث ترتفع تلك النسبة في مصر وتصل إلى 1%، و2%، بينما في تركيا تبلغ 0.1% و 0.9% • هناك **ربط واضح في كل من تركيا والإمارات بين طبيعة النشاط وبين المعايير الضريبية والحوافز** وذلك بخلاف مصر • تتمتاز مصر وتركيا بوجود إعفاءات ضريبية على القيمة المضافة بينما تبلغ تلك النسبة 5% في الإمارات ولكن يجوز لمجلس الوزراء استثناء بعض المناطق • هناك إعفاءات من ضريبة الدخل في كل من مصر والإمارات، بينما يشترط في تركيا أن تكون صادرات الشركة 85% للخارج للحصول على إعفاء من ضريبة الدخل (تعديل القانون في 2004)

الهيئة القضائية والتحكيم

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
الهيئة القضائية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة(**مركز تسوية منازعات المستثمرين**)	السلطة القضائية المستقلة بمركز دبي المالي العالمي - محاكم سوق أبو ظبي العالمي، إحدى سلطات سوق أبو ظبي العالمي وتختص بكل المنازعات في هذه المناطق وفي المناطق الأخرى يتم الرجوع إلى السلطات المختصة والجهات المعنية بالإمارة	مديرية المناطق الحرة التابعة لوزارة التجارة	• هناك اختلاف بين الدول الثلاث في طبيعة الجهة القضائية المسئولة عن الخلافات داخل المنطقة: ○ حيث تتمثل **الجهة القضائية في الإمارات في وجود هيئات أو محاكم خارجية للفصل في المنازعات**، بينما في تركيا، مديرية المناطق الحرة التابعة لوزارة التجارة هي الجهة المسئولة عن الفصل في المنازعات ○ تقوم الهيئة العامة للاستثمار في مصر متمثلة في مركز تسوية منازعات المستثمرين، بدور الجهة القضائية ○ **في مصر وتركيا لا يجوز الحجز والاستيلاء أو فرض الحراسة على الشركات إلا بحكم قضائي**، بينما **يتيح التشريع في الإمارات للإمارة ذلك الحق** ○ **تسمح كلا من الإمارات وتركيا باللجوء الي التحكيم الدولى، بينما لا تسمح به مصر**(وهو ما يتطلب ضرورة ضبط الاتفاقيات منذ البداية لتفادى جميع مشاكله)

جهات التعامل

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
جهات التعامل	تطبيق نظام الشباك الواحد من خلال مراكز خدمات المستثمرين المنتشرة في أنحاء الجمهورية	تطبيق الشباك الواحد	جهة واحدة	• **تشترك الدول الثلاث في تطبيق نظام الشباك الواحد في التعامل مع مستثمري المناطق الحرة** • تختلف الدول الثلاث من حيث الروابط الخلفية المرتبطة بالتعامل مع نظام الشباك الواحد من حيث طبيعة النشاط نفسه، فعلى سبيل المثال، لا تختلف رخصة المشروعات الصناعية في الإمارات وتركيا عن غيرها من المشروعات الأخرى، بينما الأمر مختلف في حالة مصر

الملكية الأجنبية

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
الملكية الأجنبية	من حق الأجانب تملك 100% من المشروعات عدم جواز تأميم المشروعات والمنشآت أو مصادرتها من غير الطريق القضائي	• أتاحت للمستثمرين الأجانب تملك كامل للشركات بنسبة تصل إلى 100% • ويسمح للأجانب بتملك 100% من بعض الشركات في نظام الاستثمار الداخلى	للمستثمرين الأجانب تملك كامل للشركات بنسبة تصل إلى 100%،	• تشترط الدول الثلاث في أحقية الأجانب تملك الشركات بنسبة تصل إلى 100% • تختلف الدول الثلاث في التعامل مع **ملكية أراضي** المشروعات نفسها حيث تتيح تركيا إماكينة تملك الأرض أو, تأجيرها بأسعار مختلفة، بينما يختلف الأمر في مصر والإمارات • **في مصر بالنسبة للمناطق الحرة العامة** تسيطر الدولة عليها **كملكية عامة** ويكون المستثمر مستأجرا للأرض • **بالنسبة للمناطق الحرة الخاصة** يكون موقع المنطقة الحرة الخاصة إما مملوكا للمستثمر أو مؤجرا له

حرية تحويل رأس المال

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح	يسمح بذلك بدون الإخلال بحقوق الغير وبعملة قابلة للتحويل الحر	يسمح بذلك وبدون الخضوع لأية ضرائب	يسمح بذلك	• تشترك الدول الثلاث في حرية تحويل الأرباح للخارج • بالرغم من حرية تحويل رأس المال في مصر إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت بعض المستثمرين جراء أزمة سعر الصرف في السوق المصري (مشكلة مؤقتة)

رأس المال

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
رأس المال	• لا يوجد حدود دنيا أو قصوى لرأس المال المستثمر **بالنسبه لمشروعات المناطق الحرة العامة فقط** • **أما المناطق الحرة الخاصة فتخضع لمعايير وضوابط كالتالي**: ألا يقل رأس المال المصدر للمشروع عن عشرة مليون دولار وألا تقل تكاليفه الاستثمارية عن عشرين مليون دولار أو ما يعادله بالعملات الحرة	• تتنوع متطلبات رأس المال حسب الشكل القانوني للشركة ومكان المنطقة الحرة وتنوع فرص الاختيار • تتطلب المناطق الحرة حد أدنى من رأس المال لكن عددا من المناطق الحرة الجديدة رفضت تطبيق الحد الأدنى، مما جعل إجراء تأسيس الشركة أسهل وأسرع بشكل كبير.	لا يوجد حدود دنيا أو قصوى لرأس المال المستثمر	• لمصر (المناطق الخاصة) والإمارات حدود أدنى لرأس المال بينما لا يوجد حد أدنى في تركيا • تشترك الدول الثلاث في عدم وجود حدود قصوى لرأس المال

العدد ومستوى الأداء

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
العدد	يوجد بمصر 9 مناطق حرة عامة منتشرة بأنحاء الجمهورية، ويوجد حوالي 209 منطقة حرة خاصة	على الرغم من أن مساحة الإمارات أقل من عُشر مساحة مصر، إلا أنه يوجد بها 45 منطقة حرة	يوجد 19 منطقة حرة بتركيا	• بالرغم من صغر مساحة الإمارات بالمقارنة بمصر وتركيا ولكن هناك توجه واضح منتشر منذ تسعينيات القرن الماضي في زيادة حجم وعدد المناطق الحرة بها وهو ما انعكس على مساهمة تلك المناطق في الأداء التصديري للدولة

الأنشطة

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
الأنشطة	يسمح بمزاولة كافة الأنشطة المراد الاستثمار بها داخل المناطق الحرة وفقا للسياسة التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبصفة أساسية الصناعات الموجهة للتصدير للخارج باستثناء الصناعات التالية (صناعات الخمور والمواد الكحولية، صناعات الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها مما يرتبط بالأمن القومي)	تنوع القطاعات في المناطق ووجود قطاعات حديثة	يسمح بمزاولة كافة الأنشطة المراد الاستثمار بها داخل المناطق الحرة (الصناعات الحساسة)	• تتيح المناطق في الدول الثلاث إماكنية العمل في أى قطاع، مع وضع بعض القيود والاستثناءات على قطاعات معينة حددها التشريع • **وجود قطاعات مستثناه من العمل داخل المناطق الحرة في مصر** مقارنة بكل من الإمارات وتركيا • تعتمد المناطق الحرة التركية على فلسفة التركزات القطاعية لكل منطقة، فمثلا: ○ تستحوذ صناعة اليخوت على 65% من الشركات في منطقة أنطاليا ○ تستحوذ صناعة السيارات على 52% من منطقة البورصة ○ تستحوذ صناعة الجلود على 75% من منطقة أزمير ○ يستحوذ قطاع غيار المركبات ومكوناتها على 100 % من منطقة كوجالي • **تستحوذ صناعات تكرير البترول و الغزل والنسيج والكيماويات النسبة الأكبر من حجم النشاط في المناطق الحرة المصرية**، بينما تبلغ صناعات الأجهزة الكهربية والمركبات النسبة الأكبر من الأنشطة في تركيا • تعتمد المناطق **الحرة الإماراتية بشكل كبير على الأنشطة المؤهلة (كما حددها القانون) وكذلك المختصة بإعادة التصدير** • كما **تنفرد الإمارات بوجود أنشطة مختلفة من حيث طبيعتها وتطورها** في مناطقها الحرة كالمؤتمرات والمراكز الطبية، ومناطق الذهب والماس

حجم الصادرات الموجهة للخارج مقارنة بالسوق المحلي

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
حجم الصادرات الموجهة للخارج مقارنة بالسوق المحلي	تستحوذ الصادرات السلعية إلى السوق المحلي على النسبة الأكبر من حجم صادرات المناطق الحرة المصرية (58%) بينما بلغت تلك النسبة 42% في السوق الخارجي عام 2022	بلغت نسبة الصادرات إلى الخارج أكثر من 90% من صادرات المناطق الحرة الإماراتية	بلغت نسبة الصادرات إلى الخارج مقانة بالسوق المحلي ما يقرب من 65% من حجم صادرات المناطق الحرة التركية عام 2022	يعتبر حجم الصادرات إلى السوق المحلي في مصر أكبر من السوق الخارجي وذلك لا يتماشى مع الهدف من وجود المناطق حرة التي تشجع بالأخص على زيادة التصدير إلى الخارج

الصناعات عالية التقنية

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
الصناعات عالية التقنية	بلغت نسبة الصناعات **عالية التقنية** في المناطق الحرة المصرية **حوالي 1% من حجم** الصناعات داخل المناطق	• **هناك توجه نحو زيادة نسب الصادرات عالية التقنية وزيادة تصنيعها داخل الإمارات وهو ما ظهر في ارتفاع نسب صادرات قطاعات جديدة داخل قطاعات الآلات الكهربائية والمركبات**	• **هناك تطور ملحوظ في حجم الصناعات عالية التقنية في تركيا منذ عام** 2002، وحتى اليوم؛ حيث بلغت ما يقرب من 9% • **كذلك بلغت صادرا ت القيمة المضافة لصادرات المناطق الحرة في تركيا حوالي 2.5 دولار** للمنتج وهي نسبة تفوق المستهدفات العامة لتركيا الخاصة بتحديد نسب القيمة المضافة المستهدفة والتي تقدر بنحو 1.5 دولار للمنتج في عام 2023 للصادرات التركية	• هناك توجه واهتمام ملحوظ من كل من تركيا والإمارات في زيادة الصناعات عالية التقنية بها وزيادة القيمة المضافة لصادرات المناطق الحرة

الاستثمار الأجنبي

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
المساهمة في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	تبلغ نسبة الاستثمار الأجنبي في مصر حوالي 20% فقط من حجم الاستثمارات في المناطق الحرة	بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية أكثر من 85% من حجم استثمارات المناطق الحرة الإماراتية	بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية حوالي 25% من حجم استثمارات المناطق الحرة التركية	هناك تميز واضح للإمارات في في حجم الاستثمارات الأجنبية

إتاحة المعلومات

معايير المقارنة	مصر	الإمارات	تركيا	الملاحظات
إتاحة جميع المعلومات والبيانات وسهولة الوصول إليها	• لا يوجد معلومات وبيانات مفصلة وحديثة عن المناطق الحرة متاحة على موقع الهيئةأو اي جهة حكومية أخرى. • يوجد معلومات فقط عن خطوات التأسيس وتفاصيلها خاصة بالمستثمرين	متاح بيانات تفصيلية لكل المناطق وحجم صادرتها وواردتها وقطاعتها وغيرها من البيانات الخاصة والتفصيلية بالمناطق الحرة متاحة على المواقع الحكومية للدولة	متاح معلومات حديثة وتفصيلية عن المناطق الحرة على موقع الرئاسة التركية وموقع وزارة التجارة	هناك ضعف في إتاحة المعلومات الخاصة بالمناطق في مصر مقارنة بالإمارات وتركيا